

**اختبار مدى تباين مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية
لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر- دراسة تجريبية.**

د. نشوى شاكر علي رجب

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة دمنهور.

اختبار مدى تباين مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر- دراسة تجريبية. د. نشوى شاكر علي رجب *

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى اختبار مدى تباين مصداقية المعالجات المحاسبية المختلفة لدى المؤجر في تعبيرها عن جوهر نشاط التأجير لديه. ومن خلال دراسة تجريبية مقارنة للمعالجات المحاسبية المطبقة حالياً (وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية) والمعالجات المحاسبية المقترحة (وفقاً للمسودتين التوضيحتين, IASB ED/2013/6, IASB ED/2010/9) تم اختبار فروض الدراسة وجاءت النتائج بصفة عامة مؤيدة لهذا التباين في مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة. وقد تم قياس المصداقية من خلال خصائصها الثلاثة الفرعية والمتمثلة في الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء، ومدى تعبير تلك المعالجات عن جوهر عقد التأجير التمويلي وأخيراً، من خلال إبداء رأي مراقب الحسابات حول مدى تعبير المعالجات المحاسبية بصدق وعدالة عن عقد التأجير التمويلي.

وترجع أهمية البحث إلى مساهمته في تقديم مقياساً لخاصية التعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية اعتماداً على الاطار المفاهيمي المشترك (IASB, 2008). هذا إلى جانب أن السعي نحو تطوير المعالجة المحاسبية لعقود التأجير لحل المشاكل المرتبطة بالمستأجرين، يجعل من الإبقاء على النماذج المحاسبية القائمة للمؤجرين أمراً لا يتسق مع تكامل المعالجة المحاسبية عن تلك العقود.

مقدمة البحث:

يعد التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل الهامة لاقتناء الأصول اللازمة للعديد من الأنشطة، والتي تعمل على تقليل التكلفة الاستثمارية⁽¹⁾ للشركات كبيرة الحجم و تدعم

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة دمنهور.

¹ يتكون الاطار القانوني لنشاط التأجير التمويلي في مصر من عنصرين أساسيين هما القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ و القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ و الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥. وقد بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المقيدة لدى هيئة الرقابة المالية ٢١٤ شركة حتى نهاية الربع الثاني من سنة ٢٠١٤، كما بلغت قيمة عقود شركات التأجير التمويلي خلال الربع الثاني من سنة ٢٠١٤ نحو ١.٧٣٣ مليار جنيه. وقد تركزت ٤٢.١٦% من قيمة العقود في العقارات والأراضي يليه نشاط سيارات النقل بنسبة ١٦.٦٤% من قيمة العقود، والمعدات الثقيلة بنسبة ١٥.٤%، ثم نشاط الآلات والمعدات بنسبة ١٢.٧٩% من قيمة العقود.

(موقع هيئة الرقابة المالية

http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/reports_lease/rep_lease18.htm

الشركات متوسطة الحجم والصغيرة^(١). كما يُمكن التّأجير التّمويلي من خلق فرص الاستثمار المحلي^(٢).

وبمقتضى عقد التّأجير التّمويلي يتم نقل حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر إلى المستأجر (المستخدم) وذلك بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر^(٣) (IAS No. 3, 17, 1997, para., 17) وقد أضاف المعيار الأمريكي (SFAS No.13, 1976) أن عقد التّأجير التّمويلي يتم بمقتضاه تحويل كل أو معظم منافع ومخاطر الملكية من المؤجر للمستأجر.

ويوفر نشاط التّأجير التّمويلي عديد من المزايا للمستأجر مثل تمكينه من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطه دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله إذا ما قام بشرائها (Eades and Marston, 2002)، وكذلك حمايته من انخفاض قيمة الأصل نتيجة لتقدمه تكنولوجياً، ومن ثم تيسير عمليات الإحلال والتجديد ومواكبة التطور التكنولوجي مما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات، هذا بالإضافة إلى تجنب المستأجر ارتفاع تكلفة التمويل إذا ما تم تسعير الفائدة التي تمثل عائد الشركة على أساس ثابت طوال مدة العقد. ومن ناحية أخرى، فإن لنشاط التّأجير التّمويلي مزاياه للمؤجر حيث يمثل أحد أساليب توظيف الأموال في المؤسسات المالية، كما أنه أداة تسويقية للمؤجرين المصنعين تعمل على زيادة عدد العملاء وكسب ميزة تنافسية هامة في السوق. كما يوفر التّأجير التّمويلي للمؤجر تدفقات نقدية مستمرة خلال فترة التعاقد مع تحقيق عائد مناسب. فضلاً عن الاعفاءات الضريبية عن الأرباح الناتجة عن نشاط التّأجير التّمويلي لدى المؤجر التي تمنحها بعض الدول^(٤) (Bell and Thomas, 2013). أيضاً يجنب التّأجير التّمويلي المؤجر مخاطر إفلاس المستأجر حيث يتمكن المؤجر من استرداد الأصل المؤجر في حالة تصفية المستأجر لأعماله دون أن يسري عليه قواعد تصفية الدائنين في حالة البيع. ولذا يعتبر التّأجير التّمويلي أحد أنسب أشكال التمويل متوسط وطويل الأجل.

¹http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/CORP_EXT_Content/IFC_External_Corporate_Site/About+IFC/

²http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Industry_EXT_Content/IFC_External_Corporate_Site/Industries/Financial+Markets/MSME+Finance/Leasing

³ من موقع وزارة الاستثمار المصرية <http://www.investment.gov.eg/ar/NBFS/Leasing/Pages/default.aspx> وموقع هيئة الرقابة المالية: http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/efsa2_merge_page/leasing_merge_page.htm

⁴ على سبيل المثال:

Section 179 في الولايات المتحدة الأمريكية

http://www.section179.org/section_179_deduction.html

و BLM20025 في المملكة المتحدة

<http://www.hmrc.gov.uk/manuals/blmmanual/BLM20025.htm>

و IT52 في أيرلندا <http://www.revenue.ie/en/tax/it/leaflets/it52.html>

ولكن من ناحية أخرى، قد يتعرض المؤجر لعدد من المخاطر منها: عدم التأكد الذي يحيط بتحديد القيمة المتبقية من الأصول المؤجرة، كما قد تتعرض المزايا الضريبية لتغيرات غير متوقعة في قوانين الضرائب أو بسبب ارتفاع معدلات التضخم. وقد يتعرض المؤجر لمخاطر أسعار الفائدة بسبب عدم تغير مدفوعات عملاء عقود التأجير مع أسعار الفائدة. أيضاً، يخضع عملاء الإيجار لمخاطر الائتمان، حيث يكون المستأجر أكثر عرضة للتوقف عن الدفع عند تدهور قيمة الأصول المؤجرة (Ryan, 2007). ومن هنا تأتي أهمية أن يدرك مستخدمي التقارير المالية طبيعة الشروط التعاقدية لعقود التأجير بالنسبة للمؤجر، والتي تؤثر على كيفية تقسيم المخاطر بين أطراف عقود التأجير لها. وبمعنى آخر، فإن أهمية نشاط التأجير التمويلي وانتشاره تؤكد ضرورة توصيل صورة كاملة ومحادية وصحيحة عن أنشطة التأجير لمستخدمي القوائم المالية ليس فقط للشركات المستأجرة ولكن أيضاً للشركات المؤجرة. ومن هنا كان الانتقاد الرئيسي الموجه للمعالجات المحاسبية الحالية هو فشلها في مقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية؛ وذلك لأنها لا تعبر بصدق عن عمليات التأجير (IASB, 2013d).

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة المعالجة المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المستأجر منها على سبيل المثال: (Abdel-khalik,1981; Ashton,1985; Hartman and Sami, 1989; El-Gazzar, 1993; Godfrey and Warren,1995; Beattie et al., 1998; Goodacre, 2001; Monson, 2001; Boatsman and Dong, 2011; Hales, 2012; Henderson and O'Brien, 2012; Cotton et al., 2013) ، بينما اهتمت قليل جداً من هذه الدراسات بالقضايا المحاسبية الخاصة بالمؤجر (على سبيل المثال: Powers and Revsine 1989; Johnson et al. 1993; Crosby 2003; Damodaran, 2009; Bauman and Francis, 2011). ويهتم البحث الحالي بالمحاسبة عن عمليات المؤجر. ويرجع هذا الاهتمام إلى التغير الذي نشأ مؤخراً في المعالجة المحاسبية لدى المؤجر وما قد يستتبعه من تأثير على خاصية التعبير الصادق عن نشاط التأجير التمويلي ومن ثم على كفاءته وفعاليته. ويأتي هذا التغير على أثر تبني كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مشروعاً مشتركاً لتطوير منهجاً جديداً للمعالجة المحاسبية عن عقود التأجير. وقد نتج عن هذا المشروع مسودتان توضيحيان: الأولى في أغسطس ٢٠١٠ (IASB ED/2010/9) والتي اشتملت على منهجين مختلفين لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر وهو ما استدعى جدلاً واسعاً حول استخدام وتأثير أياً من المنهجين كمعالجة محاسبية للمؤجر (Hussey and Audra, 2010; Martino, 2011; Biondier et al., 2011; Bauman and Francis, 2011; Hales et al., 2012). بالإضافة إلى المسودة التوضيحية الثانية المنقحة في مايو ٢٠١٣ (IASB ED/2013/6). والتي تضمنت معالجتين مختلفتين للمؤجر عن ما اقترحته المسودة الأولى. ويستدعي هذا الاختلاف في المعالجات المحاسبية المقترحة في حد ذاته تحليلاً متعمقاً لدراسة نتائج المحتملة ومدى تعبيره بصدق عن نشاط التأجير لدى المؤجر.

وقد صاحب هذا التنوع في المعالجات المحاسبية المقترحة – من المسودتين التوضيحتين- اختلافاً بين المعايير المحاسبية المطبقة فعلياً. حيث يختلف النموذج المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي (SFAS, No.17, 1976) عن نظيره الدولي (IAS No. 13, 1997) ، عن معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ (وزارة الاستثمار ، ٢٠٠٦). مما يصل بنا في النهاية إلى سبع معالجات محاسبية متنوعة لعقود التأجير التمويلي لدى المؤجر فقط. وبالضرورة أن لكل معالجة تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة وعلى دقة تعبيرها بصدق عن نشاط التأجير لدى المؤجر بصفة خاصة، ومن ثم على مدى استفادة أصحاب المصالح منها؛ مما ينعكس على قراراتهم والتي بدورها تؤثر على قيمة الشركة المؤجرة، وبالتالي على دور هذا النشاط في تمويل الاستثمارات محلياً ودولياً.

وتمثل خاصية التعبير الصادق عن (مصادقية) المعلومات المحاسبية إحدى خاصيتين من الخصائص النوعية الرئيسية التي تعبر عن جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لآخر إصدار عن المشروع المشترك لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولي ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لسنة ٢٠١٠. وحتى يمكن التعبير بصدق عن ظاهرة اقتصادية^(١) تدل عليها المعلومات المحاسبية ، فإن التقارير السنوية يجب أن تكون كاملة ومحيدة وخالية من الأخطاء المادية (IASB, 2010, QC12; SFAC No.8, 2010, QC12) ورغم أن المجلسين لم يحددا طريقة كمية لقياس خاصية التعبير الصادق لمعلومات التقرير المالي (IASB, 2010, BC3.31; SFAC No.8, 2010, BC3.31)، إلا أنهما يتوقعا أهمية استمرار استخدام المفاهيم الاحصائية في هذا الصدد. وقد ذكر كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في المسودة التوضيحية الأولى لهما (IASB, Topic 840, 2010a; ED/2010/9) أن من أهم أسباب المشروع المشترك لانتهاج معالجة محاسبية جديدة عن عقود التأجير هو قصور المعايير المحاسبية المعمول بها عن تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. ويأتي هذا القصور في ظل تجاهل معلومات ملائمة حول الحقوق والالتزامات التي ينطبق عليها تعريف الأصول والالتزامات في الإطار المفاهيمي. ومن أمثلة هذه المعلومات: عدم تحديث قيم الأصول والالتزامات عندما تشير الحقائق والظروف المحيطة إلى تغير جوهري في تلك القيم عن فترة التقرير السابقة لها (Barth, 2014)، وعدم استخدام أسلوب يعكس مدفوعات الأيجار، بما فيها المدفوعات الاحتمالية والمتوقعة في ظل الجزاءات ، وضمانات القيمة المتبقية المشترطة في العقد. وتشير هذه الأسباب إلى مشكلة تواجه خاصية التعبير بصدق عن معاملات التأجير (IASB, 2013d).

^١ تتمثل الظواهر الاقتصادية المعبر عنها في التقرير السنوي في "الموارد الاقتصادية والالتزامات والعمليات والأحداث الأخرى والظروف التي تغير تلك الموارد الاقتصادية والالتزامات" (IASB, 2010, QC2, SFAC No.8, 2010: QC2).

مشكلة البحث:

بناءً على المقدمة السابقة سوف يركز البحث على المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر ومدى تباينها في التعبير بصدق عن جوهر النشاط لدى المؤجر. وذلك من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مدى اختلاف المعالجات المحاسبية المقترحة لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر وفقاً للمسودتين التوضيحتين عن المعالجات المحاسبية المطبقة بالفعل سواء من قبل معايير المحاسبة الدولية أو الأمريكية أو المصرية؟
- ما مدى تعبير المعالجات المحاسبية سواء المقترحة أو المطبقة فعلياً بصدق عن نشاط التأجير لدى المؤجر من حيث مدى اكتمالها وحيادها وخلوها من الأخطاء المادية؟
- ما مدى إدراك أصحاب المصالح في مصر للاختلاف بين المعالجات المحاسبية سواء المقترحة أو المطبقة فعلياً من حيث مدى تعبيرها بصدق عن نشاط التأجير لدى المؤجر؟

هدف وأهمية ودوافع البحث:

يهدف البحث إلى اختبار مدى تباين مصداقية المعالجات المحاسبية المختلفة لدى المؤجر في تعبيرها عن جوهر نشاط التأجير لديه. وذلك من خلال دراسة تجريبية مقارنة للمعالجات المحاسبية المطبقة حالياً (وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية) والمعالجات المحاسبية المقترحة (وفقاً للمسودتين التوضيحتين, IASB ED/2013/6, IASB ED/2010/9). ويناقد البحث الحالي فكرة أن المعالجات المحاسبية المقترحة للمؤجر ستطرح قياسات وإفصاحات مختلفة تنعكس على خاصية التعبير الصادق عن جوهر نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر عن المعالجات المحاسبية المطبقة بالفعل. كما يساهم البحث بمحاولة تقديم مقاييس لخاصية التعبير الصادق عن عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر. ومن خلال تجربة ميدانية، سيبرز البحث أن للمعالجات المحاسبية المقترحة والمطبقة تأثيراً مختلفاً على إدراك عينة البحث والمشملة على كل من مراقبي الحسابات وطلبة الدكتوراة تخصص محاسبة مالية ومراجعة، فيما يتعلق بمدى اكتمالها وحيادها وخلوها من الأخطاء المادية. مما قد يثمر عن نتائج ذات فائدة للمؤجرين ومانحي الائتمان فضلاً عن المستثمرين. كما يكتسب البحث أهمية خاصة نظراً لعدم إصدار المعيار المحاسبي الجديد (من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي)، ولندرة وحداثة الأبحاث المحاسبية في هذا المجال، بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، وتحديد الأبحاث التجريبية منها.

ومن ناحية أخرى، فإن السعي نحو تطوير المعالجة المحاسبية لعقود التأجير لحل المشاكل المرتبطة بالمستأجرين، يجعل من الإبقاء على النماذج المحاسبية القائمة للمؤجرين أمراً لا يتسق مع تكامل المعالجة المحاسبية عن تلك العقود وقد تؤدي إلى تعقيد أكثر عند إعداد القوائم المالية. فضلاً أنه من المفيد الاهتمام بالمعالجة المحاسبية لدى المؤجر في ظل التزام مع تطوير معيار الاعتراف بالإيراد.

حدود البحث:

سيتم التركيز على العقود التمويلية التي تتم بواسطة الشركات المتخصصة في عمليات التأجير مثل شركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستئجار وبعض البنوك التجارية. كما يخرج عن نطاق البحث تناول حالة البيع ثم إعادة الاستئجار، وحالة عقود التأجير من النوع (ب) الخاصة بالعقارات في المسودة التوضيحية المنقحة لسنة ٢٠١٣ حيث تعالج محاسياً كعقود إيجار تشغيلية. فضلاً عن القابلية لتعميم نتائج البحث مشروطة بضوابط اختيار العينة ومنهجية البحث المختارة. وأخيراً يركز البحث على اختبار خاصية التعبير الصادق فقط دون غيرها من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

منهج البحث:

يتبع البحث أولاً المنهج التحليلي للمعالجات المحاسبية الخاصة بالمؤجر وفقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية والدولية والمصرية إلى جانب المسودتين التوضيحتين الأولى والمنقحة والدراسات السابقة ذات الصلة. ثم يتبعها بالمنهج التجريبي لاختبار مدى تعبير تلك المعالجات بصدق عن جوهر نشاط التأجير لدى المؤجر.

خطة البحث:

- انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه وفي ضوء حدوده سيتم تنظيمه على النحو التالي:
- تحليل المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر.
 - مداخل قياس خاصية التعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر.
 - الدراسة التجريبية.
 - النتائج والتوصيات.

١- تحليل المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي

لدى المؤجر:

سيتم في هذا الجزء تحليل ومقارنة المعالجات الحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر من حيث أسس القياس ثم طرق الإفصاح حتى يتم الوقوف على مدى تعبير تلك المعالجات عن جوهر عملية التأجير التمويلي بصدق، بصورة متكاملة وبدون تحيز وبطريقة خالية من الأخطاء. وفي هذا الصدد سيتم إجراء هذا التحليل أولاً بالنسبة للمعالجات المحاسبية المطبقة بالفعل ثم يتلوها تحليلاً للمعالجات المحاسبية المقترحة.

١-١- تحليل ومقارنة المعالجات المحاسبية المطبقة:

يعتبر المعيار الأمريكي رقم ١٣ (SFAS 13, 1976) أول المعايير المحاسبية الخاصة بالتأجير ويقابله المعيار الدولي رقم ١٧ (IAS 17, 1997). ولتصنيف عقد التأجير كعقد تمويلي لدى المؤجر يستند المعيار المحاسبي الدولي إلى مبادئ عامة

ومؤشرات ويفتقر إلى المستويات الكمية المحددة في المعيار الأمريكي^(١)، إلا أن عقد التأجير غالباً ما يأخذ نفس التصنيف وفقاً للمعيارين (Ernst and Young 2009). وفيما يتعلق بأسس القياس للمعالجة المحاسبية للعقد التمويلي لدى المؤجر، يتفق المعياران الأمريكي والدولي كما يتضح فيما يلي: (SFAS 13, 1976, para., 18; IAS 17,) (1997, para., 36-41)

عند الاعتراف المبدئي: في بداية تنفيذ العقد يحمل المؤجر إجمالي الاستثمار^(٢) في أحد حسابات المدينين ويتم استبعاد الأصول المؤجرة بقيمة تعادل صافي الاستثمار^(٣). وعند الاعتراف اللاحق: يتم الاعتراف بالدخل التمويلي اعتماداً على نموذج يعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي الاستثمار لدى المؤجر. ويجري قيد التسوية لدخل التمويل غير المكتسب^(٤) في نهاية فترة التقرير. كما يتم الاعتراف بمتحصلات الايجار ويخفض بها حساب المدينين. وهذه المتحصلات قد تتضمن قيمة متبقية مضمونة^(٥) أو غير مضمونة^(٦) والتي تمثل قيمة الأصل المؤجر في نهاية فترة التأجير.

^١ حدد المعيار الأمريكي (SFAS No.13, 1976, para) تلك الشروط فيما يلي أولاً: توفر شرط واحد كحد أدنى من أربعة شروط هي: ١- أن ينص عقد التأجير على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية فترة العقد. و ٢- أن يكفل العقد للمستأجر حق شراء الأصل في نهاية فترة العقد بسعر منخفض نسبياً عن القيمة العادلة وقت ممارسة الحق ٣- أن تغطي فترة العقد ٧٥% من أو أكثر من العمر الانتاجي المقدر للأصل. و ٤- أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات العقد تساوي ٩٠% أو أكثر من القيمة العادلة للأصل. ثانياً: توفر الشرطين التاليين معاً وهما: ١- إمكانية التنبؤ بمقدرة المستأجر على الوفاء بالالتزامات المترتبة على عقد التأجير بدرجة معقولة من الدقة. و ٢- عدم وجود احتمال لتحمل المؤجر بأعباء في المستقبل خلال فترة العقد بمعنى أن يكون المؤجر قد أوفى بكل التزاماته التعاقدية.

بينما كان المعيار الدولي (IAS No. 17, 1997, para., 8, 10, 11) أقل تحديداً حيث نص على أن العقد يصنف كعقد تمويلي إذا نقل بشكل جوهري كل المخاطر والمافع المرتبطة بالملكية ثم ذكر بعض الأمثلة التي لو توافرت منفردة أو مجتمعة يصنف العقد كعقد تمويلي ومن هذه الأمثلة ما اتفق نصاً مع بعض معايير المعيار الأمريكي مثل: - أن ينص عقد التأجير على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية فترة العقد. و ٢- أن يكفل العقد للمستأجر حق شراء الأصل في نهاية فترة العقد بسعر منخفض نسبياً عن القيمة العادلة وقت ممارسة الحق. وقد نص المعيار الدولي على أن فترة العقد تغطي أغلب العمر المقدر للأصل دون تحديد نسبة وأيضاً أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى تساوي تقريباً كل القيمة العادلة للأصل. ومن الأمثلة الأخرى التي حددها المعيار الدولي: أن تكون الأصول المستأجرة من النوع المتخصص التي يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون تعديلات رئيسية. إلى جانب تلك الأمثلة ذكر المعيار الدولي ثلاثة مؤشرات على اعتبار العقد عقداً تمويلياً وهي كما يلي: ١- إذا تمكن المستأجر من الغاء العقد فإن خسائر المؤجر المرتبطة بهذا الإلغاء يتحملها المستأجر. ٢- المكاسب أو الخسائر من تذبذب القيمة العادلة للقيمة المتبقية تستحق للمستأجر (في شكل إيجاري يساوي أغلب قيمة المبيعات في نهاية مدة العقد) و ٣- المستأجر لديه القدرة على استمرار العقد لفترة ثانية بقيمة إيجارية أقل بكثير من القيمة الإيجارية السوقية.

^٢ يتكون إجمالي الاستثمار من إجمالي القيمة الإيجارية التي يتعهد بدفعها المستأجر دورياً خلال فترة العقد والقيمة المتبقية غير المضمونة من قبل المستأجر أو ما يسمى بالحد الأدنى لمدفوعات الايجار.

^٣ صافي الاستثمار هو الفرق بين إجمالي الاستثمار وإيراد الفوائد المؤجلة أي إجمالي الاستثمار المخصوم بمعدل الفائدة الضمني.

^٤ إيراد الفوائد المؤجلة والتي تمثل الفرق بين إجمالي الاستثمار وصافي الاستثمار.
^٥ تعرف القيمة المتبقية المضمونة بالنسبة للمؤجر بأنها: ذلك الجزء من القيمة المتبقية والمضمون من المستأجر أو من طرف ثالث لا علاقة له بالمؤجر والذي لديه القدرة المالية على تسوية الأعباء في ظل هذا الضمان (IAS No. 17, 1997, para. 4).

^٦ تعرف القيمة المتبقية غير المضمونة بأنها: هي ذلك الجزء من القيمة المتبقية الذي لا يتأكد المؤجر من تحققه أو يضمه فقط طرف ثالث له علاقة بالمؤجر (IAS No. 17, 1997, para. 4).

ويتم إعادة تقدير القيمة المتبقية غير المضمونة المستخدمة في تقدير إجمالي الاستثمار دورياً. وإذا كان هناك انخفاض في قيمتها، يتم مراجعة توزيع الدخل خلال فترة العقد وأي تخفيض يتعلق بالقيم المستحقة يتم الاعتراف به فوراً.

أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح: فيتنفق المعياران الأمريكي والدولي على الإفصاح عن البنود التالية: (SFAS 13, 1976, para., 23; IAS 17, 1997, para., 47)

- إجمالي الاستثمار وحساب المدينين الذي يمثل القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، والتسوية بينهما. وذلك في نهاية كل فترة تقرير ولكل من الفترات التالية: لا تزيد عن سنة، وأكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وأكثر من خمس سنوات.
- دخل التمويل غير المكتسب.
- القيمة المتبقية غير المضمونة المستحقة للمؤجر.
- المخصص المتركم غير القابل للتحصيل من حساب المدينين.
- الإيجار المحتمل المعترف به كدخل خلال الفترة.
- وصف عام لأنشطة التأجير الهامة للمؤجر.

أما بالنسبة للمعيار المصري رقم ٢٠ والصادر سنة ٢٠٠٦^(١)، فقد حدد شرطين^(٢) لتصنيف العقد كعقد تمويلي، هذان الشرطان متطابقان مع بعض شروط المعيار الأمريكي، ولكن تختلف المعالجة المحاسبية اختلافاً صريحاً عن المعيارين الأمريكي والدولي، وتتمشى مع المعالجة المحاسبية لعقد التأجير التشغيلي وفقاً لتصنيف المعيارين الأمريكي والدولي، ويمكن استعراض المعالجة المحاسبية وفقاً للمعيار المصري كما يلي:

بالنسبة لأسس القياس: عند بداية تنفيذ العقد، يتم إدراج المال المؤجر كأصول ثابتة مؤجرة بدفاتر المؤجر بالتكلفة الدفترية لاقتنائه.

وعند الاعتراف باللاحق: في نهاية كل فترة تقرير، يتم إجراء الإهلاكات على تلك الأصول لدى المؤجر وفقاً لعمرها الإنتاجي المقدر حسبما جرى عليه العمل عادة وفقاً للعرف وطبيعة المال الذي يجري إهلاكه (فقرة ٥). كما تسجل إيرادات عقد التأجير التمويلي على أساس معدل العائد الناتج من عقد التأجير مضافاً إليه مبلغاً يعادل قسط الإهلاك الدوري. ويجنب الفرق - بالزيادة أو بالنقص حسب الأحوال - بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة والقيمة الإيجارية المستحقة عن نفس الفترة المحاسبية في حساب مستقل مدين أو دائن يتم تسوية رصيده مع صافي القيمة الدفترية للمال المؤجر عن إنتهاء العقد (فقرة ٦).

ويتم تحميل قائمة الدخل للمؤجر بتكلفة الصيانة والتأمين وكافة المصروفات اللازمة للحفاظ على الأصل إلا إذا تم التعاقد على أن يتحملها المستأجر. وأخيراً، إذا شك المؤجر في

^١ والتعديل المقترح لسنة ٢٠١٥.

^٢ حدد المعيار المصري الشرطين التاليين لتصنيف العقد كعقد تمويلي: ١- للمستأجر الحق في شراء المال المؤجر في التاريخ وبالمبلغ المحدد في العقد و ٢- توافر أحد الشرطين التاليين: تمثل مدة العقد ٧٥ % على الأقل من العمر الإنتاجي الأصلي للمال المؤجر أو كانت القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية عند نشأة العقد تمثل ٩٠ % على الأقل من قيمة المال المؤجر.

تحصيل دفعات الإيجار ينبغي عليه تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها (فقرة ٧، ٨).
أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح: يجب في نهاية كل فترة مالية الإفصاح في القوائم المالية للمؤجر عما يلي (فقرة ١٠):

- السياسات المحاسبية المتبعة للتعرف على إيرادات التأجير.
- سياسات الإهلاك المتبعة الخاصة بالأصول المؤجرة ونسبة الإهلاك المطبقة.
- بيان بتكلفة الأصول المؤجرة و الحركة عليها و مجمع إهلاكها و الحركة عليه و أرصدها في نهاية الفترة.
- الأرباح و الخسائر الناجمة عن عمليات إنتقال ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجرين خلال الفترة المالية.
- أية مبالغ مدينة أو دائنة تنتج تطبيقاً للفقرة " ٦ " من هذا المعيار.

وبعد تحليل ومقارنة المعالجات المحاسبية المطبقة فعلياً لعقد التأجير التمويلي، سيتم تناول المعالجات المحاسبية المقترحة كما يلي:

٢-١- تحليل ومقارنة المعالجات المحاسبية المقترحة:

١-٢-١- المسودة التوضيحية الأولى لسنة ٢٠١٠:

في أغسطس ٢٠١٠ أصدر كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) مسودة توضيحية مشتركة للمحاسبة عن عقود التأجير (ED 2010/9). وأبرزت المسودة أن المعالجة المحاسبية الحالية لعقود التأجير التمويلي لا تتوافق مع تعريف الأصل^(١) والالتزام^(٢) في الإطار المفاهيمي. وقد قرر المجلسان تطوير اتجاهاً جديداً للاعتراف بأصول والتزامات عقد التأجير، حيث تقترح المسودة على المؤجر تطبيق نموذج "حق الاستخدام" (Right-of-Use Model)، وذلك باستخدام أحد منهجين: إما منهج التزام الأداء (Performance Obligation Approach) أو منهج عدم الاعتراف (Derecognition Approach). وذلك اعتماداً على مدى المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بالأصول المؤجرة. ويطبق منهج التزام الأداء، إذا أبقى المؤجر على مخاطر أو منافع جوهرية مرتبطة بالأصل المؤجر خلال فترة العقد أو بعد فترة العقد عن طريق توقع أو القدرة على توليد عوائد جوهرية من إعادة تأجير أو من بيع الأصل المؤجر.

وتتلخص أسس الاعتراف والقياس في ظل منهج التزام الأداء، أنه في بداية تنفيذ العقد يتم الاعتراف بأصل جديد يتمثل في الحق في تحصيل مدفوعات الإيجار (يشار له بعملاء الإيجار)، كما يعترف بالتزام مساوي له في القيمة يمثل الالتزام بالسماح للمستأجر أن

^١ يعرف الأصل بأنه مورد له منافع اقتصادية مستقبلية متوقع تدفقها للمنشأة التي تتحكم فيه كنتيجة لأحداث سابقة.
^٢ يعرف الالتزام بأنه واجب حالي نشأ على المنشأة من أحداث ماضية، ويتوقع أن تؤدي تسوية هذا الواجب إلى تدفق خارج من موارد المنشأة والتي تمثل منافع اقتصادية.

يستمر في استخدام الأصل المؤجر خلال فترة التأجير، كما يستمر المؤجر في الاعتراف بالأصل المؤجر.

وفي نفس تاريخ بداية تنفيذ العقد، يستوفي المؤجر التزام الإيجار عن طريق توصيل الحق في استخدام الأصل للمستأجر، وبالتالي سيعترف بدخل الإيجار والذي يمثل بيع الحق في استخدام الأصل.

وعند الاعتراف اللاحق، يجب على المؤجر أولاً: إعادة قياس القيمة الدفترية لعملاء الإيجار. وعندما تشير الحقائق والظروف المحيطة إلى أن هناك تغير جوهري في تلك القيم عن فترة التقرير السابقة لها، يعاد تقدير مدة عقد التأجير (من خلال تقدير احتمال حدوث كل مدة محتملة مع الأخذ في الاعتبار أثر أي فرصة لمد أو إنهاء العقد)، وتعديل التزام الإيجار ليعكس أي تغير في عملاء الإيجار. كما يجب إعادة قياس القيمة المتوقعة لأي مدفوعات إيجارية محتملة⁽¹⁾ أو متوقعة لضمانات القيمة المتبقية والتي يمكن للمؤجر قياسها بطريقة يعتمد عليها وأي مدفوعات متوقعة لأي جزاءات مشترطة في العقد، وذلك عند قياسه للقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار القابلة للتحويل على أساس الناتج المتوقع⁽²⁾. ويجب أن يعترف المؤجر بأي تغيرات تطراً على كل من: صافي الدخل إلى الحد الذي يستوفي معه المؤجر التزام الإيجار الخاص به، وأي تعديل على التزام الإيجار للحد الذي لا يستوفيه المؤجر.

ثانياً: قياس باقي التزام الإيجار والمحتسب على أساس النموذج المستخدم على الأصل من قبل المستأجر. وإذا لم يستطع المؤجر تحديد هذا الأساس يستخدم طريقة القسط الثابت. وأخيراً، على المؤجر في نهاية كل فترة أن يعترف بأي خسائر تدهور في عملاء الإيجار.

أما الإفصاح، فعلى المؤجر أن يفصح عن كل من أصل والتزام الإيجار بشكل مستقل عن الأصول والالتزامات الأخرى (ED2010/9, BC149). ويقترح المجلسان على الشركات المؤجرة أن تفصح عن كل من إيرادات الفائدة، والدخل من عقد التأجير⁽³⁾، ومصروف الاستهلاك بشكل مستقل في قائمة الدخل لإعلام مستخدمي القوائم المالية بدخل ومصروفات عقد التأجير (ED2010/9, BC151). وبالتالي، في قائمة التدفقات النقدية تقترح المسودة أن يصنف المؤجر التدفقات النقدية من عملاء الإيجار وإيراد الفائدة من عقد التأجير كأشطة تشغيلية منفصلة عن التدفقات النقدية التشغيلية الأخرى (ED2010/9, BC153).

وقد رفض المجلسان فيما بعد هذا المنهج عند إعادة مداولة المسودة وذلك اعتماداً على ردود الفعل الراضية التي وردت من المشاركين (IASB, 2011a)، ولهذا الرفض عديد من الأسباب منها: أنه يؤدي إلى تضخيم غير ملائم لميزانية المؤجر عند الاعتراف

¹ يجب على المؤجر تحديد المعدلات أو المؤشرات الأجلة المتاحة التي تم الاعتماد عليها، وفي حال عدم إمكانية الحصول عليها فإن المؤجر يستخدم المعدلات أو المؤشرات السائدة.

² الناتج المتوقع هو القيمة الحالية للمتوسط المرجح المحتمل للتدفقات النقدية لعدد معقول من النواتج.

³ الدخل من عقد التأجير هو دخل المؤجر من العمليات التشغيلية.

بكلا من عملاء الإيجار والأصول في معالجة محاسبية لا تختلف عن المعالجة الخاصة بالتأجير التشغيلي. واستنكار أن يستوفي "الالتزام بالسماح للمستأجر باستخدام الأصل" تعريف الالتزام. وتؤيد الباحثة هذا الرفض لأن هذه المعالجة تُفقد نشاط التأجير التمويلي جوهره، حيث يتم احتساب مصروف الاستهلاك لدى المؤجر عن أصل يستخدمه المستأجر، كما أن المؤجر قد سمح بالفعل باستخدام الأصل عند انتقاله للمستأجر مؤكداً بالعقد المبرم. وحتى لو افترض أن هناك التزاماً احتمالياً فيجب أن يثبت في العقد الحدث المستقبلي الذي بمقتضاه يمنع المؤجر المستأجر من استخدام الأصل، أيضاً الأمر يستوجب أن يتم قياس الالتزام بطريقة يعتمد عليها وفقاً لشرطي الاعتراف في الاطار المفاهيمي (IASB, 2010)، وكل ما سبق لا يبرر الاعتراف به.

أما المعالجة المحاسبية الثانية التي اقترحتها المسودة التوضيحية فتتمثل في منهج عدم الاعتراف، الذي يلتزم المؤجر باستخدامه عند غياب المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بالأصول المؤجرة. ووفقاً لهذا المنهج، يفترض عند بداية تنفيذ العقد، أن المؤجر يبيع جزء من الأصل المؤجر ويعترف بصافي الربح (أو الخسارة) والتي تساوي الفرق بين القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار والقيمة الدفترية لهذا الجزء من الأصل المؤجر الذي لم يتم الاعتراف به. وبناء عليه سيعترف المؤجر بأصلين: الأول أصل مالي يمثل عملاء الإيجار بصافي الاستثمار، والثاني القيمة المتبقية غير المضمونة.

وعند الاعتراف اللاحق، يجب أن يقيس المؤجر عملاء الإيجار باستخدام طريقة الفائدة على التكلفة المستنفدة. وعندما تشير الحقائق والظروف المحيطة إلى أن هناك تغير جوهرى في تلك القيم عن فترة التقرير السابقة لها، يعاد تقدير مدة عقد التأجير. وإذا أدى إعادة التقدير هذا إلى أي تغير في القيمة المتبقية، فإن على المؤجر أن يوزع الفرق على الحقوق غير المعترف بها والقيمة المتبقية⁽¹⁾، وبالتبعية يعدل القيمة الدفترية للقيمة المتبقية. بالإضافة إلى ذلك، على المؤجر في نهاية كل فترة أن يعترف بأي خسائر تدهور في عملاء الإيجار. وأخيراً، يجب ألا يعيد قياس القيمة المتبقية إلا إذا أدى إعادة تقدير عملاء الإيجار السابق ذكره إلى أي تغير في القيمة المتبقية، ومن ثم يجب على المؤجر أن يعترف بأي خسائر تدهور في القيمة المتبقية.

أما عن أسس الإفصاح، فإن المؤجر يفصح في قائمة المركز المالي فقط عن القيمة المتبقية والتي تمثل حق المؤجر في الأصل في نهاية فترة التأجير (ED2010/9, BC19). ويتم الإفصاح عنها كأحد الأصول الثابتة ولكن بصورة منفصلة وذلك لاختلاف نمط المخاطر وأسلوب القياس. كما يتم الإفصاح عن عملاء الإيجار بصورة منفصلة عن الأصول المالية الأخرى لتقديم معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية (ED2010/9, BC154-155).

¹ يجب على المؤجر أن يحدد قيمة الجزء غير المعترف به من القيمة المتبقية والقيمة الدفترية المبدئية منها عن طريق توزيع القيمة الدفترية للأصل في تاريخ بداية العقد بالتناسب مع القيمة العادلة للحقوق المنتقلة والقيمة العادلة للحقوق المحتجزة لدى المؤجر. وبالتالي، القيمة غير المعترف بها لدى المؤجر هي القيمة الدفترية للأصل مضروب في القيمة العادلة لعملاء الإيجار مقسوم على القيمة العادلة للأصل.

وفيما يتعلق بقائمة الدخل الشاملة، يسمح المجلسان للمؤجر أن يعرض دخل ومصروفات الإيجار إما بصورة إجمالية أو صافية تعكس اقتصاديات التأجير، (ED2010/9, BC157). فإذا تم العرض بصورة إجمالية فإن المسودة تقترح أن يفصح عن إيراد الفائدة على الأصول المؤجرة بصورة منفصلة عن إيراد الفوائد الأخرى مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد الفائدة المرتبطة بعملاء الإيجار (ED2010/9, BC158). وأخيراً تقترح المسودة أن يتم تصنيف إعادة السداد النقدي لعملاء الإيجار وإيراد الفائدة من الإيجار منفصلين كأنشطة تشغيلية في قائمة التدفقات النقدية لأن كل دخل الإيجار يمثل دخل من الأنشطة التشغيلية للمؤجر.

ورغم تأييد كثير من المشاركين في المناقشات الخاصة بالمسودة (IASB, 2011a) تطبيق منهج عدم الاعتراف لجميع عقود التأجير⁽¹⁾، إلا أن هناك اختلافاً حول منع المؤجر من المحاسبة عن الآثار المترتبة لتغير القيمة الزمنية للنقود على الأصول المتبقية.

ويمكن تلخيص الإفصاح الخاص بنموذجي المسودة التوضيحية كما يلي (Ma, 2011):

هل تنتقل المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بالأصول المؤجرة			
نعم		لا	
عدم الاعتراف		التزام الأداء	
قائمة المركز المالي		قائمة المركز المالي	
xx	القيمة المتبقية	xx	الأصل المؤجر
xx	عملاء الإيجار	xx	عملاء الإيجار
		(xx)	التزام الإيجار
		xx	صافي أصل (التزام) الإيجار
قائمة الدخل		قائمة الدخل	
xx	الإيراد	xx	دخل الإيجار
xx)	تكلفة المبيعات (بالاجمالي او الصافي)	(xx)	مصروف الاستهلاك
(دخل الفائدة	xx	دخل الفائدة
xx			

ومن الجدير بالذكر أن من أهم الاختلافات التي ثارت حول مقترحات المسودة التوضيحية في ٢٠١٠ هو استخدام نموذج محاسبي مزدوج للمؤجر يقابله نموذج محاسبي واحد مقترح للمستأجر ولنفس عقد التأجير.

ونتيجة للانتقادات الموجهة للمسودة التوضيحية في ٢٠١٠، قدم كل من مجلس معايير المحاسبة الدولي ومجلس معايير المحاسبة المالية مسودة توضيحية منقحة عن عقود التأجير (FASB/IASB, ED/2013/6).

¹ في الاجتماع المشترك بين أعضاء المشروع المشترك للإيجار من قبل FASB و IASB لبحث التعليقات والنقاش حول المسودة التوضيحية، بلغت نسبة المؤيدين ٦٤% مقابل ٩% مؤيدين لمنهج التزام الأداء والابقائي مؤيد للمعالجة الحالية والخاصة بالمعيار الأمريكي والمعيار الدولي (IASB, 2011a).

١-٢-٢-١- المسودة التوضيحية المنقحة لسنة ٢٠١٣:

قسمت هذه المسودة عقود التأجير إلى نوعين، ولكل نوع معالجة محاسبية مختلفة كما يلي:
١-٢-٢-١- عقود التأجير من النوع (أ) ويطبق على كافة أنواع الأصول الثابتة ماعدا العقارات:

عند الاعتراف والقياس في تاريخ بدء العقد: يجب على المؤجر القيام بأربعة إجراءات. أولاً: إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للأصل المؤجر (إذا اعترف به سابقاً)؛ وثانياً: الاعتراف بعملاء الإيجار، وتقاس بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار^(١) مخصومة باستخدام المعدل الذي يتقاضاه المؤجر من المستأجر بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة أولية؛ وثالثاً: الاعتراف بالأصل المتبقي والذي يقاس بالقيمة الحالية للمبلغ الذي يتوقع المؤجر أن يحصل عليه من الأصل بعد انتهاء مدة التأجير، مخصوم باستخدام المعدل الذي يحمله المؤجر على المستأجر^(٢) مضاف لها القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتوقعة المتغيرة، ويطرح منهما أي ربح غير مكتسب؛ وأخيراً، يتم الاعتراف بأي دخل (أو خسارة) ناتج عن عقد التأجير في قائمة الدخل، والذي يقاس بالفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأصل مباشرة قبل تاريخ البدء، مضروباً في القيمة الحالية لدفعات الإيجار (مخصومة باستخدام المعدل الذي يحمله المؤجر على المستأجر)، مقسوماً على القيمة العادلة للأصل. وإلى جانب الإجراءات الأربعة السابقة، على المؤجر تحديد الربح غير المكتسب المتضمن في القياس المبدئي للأصل المتبقي بالفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأصل مباشرة قبل تاريخ البدء، مطروحاً منه الربح المعترف به في تاريخ البدء. وعند القياس اللاحق، يجب على المؤجر إعادة قياس كلا من عملاء الإيجار والأصل المتبقي كما يلي:

بالنسبة لعملاء الإيجار: يجب على المؤجر إعادة قياس حساب عملاء الإيجار ليعكس التغييرات في مدفوعات الإيجار^(٣) والتغييرات في معدل الخصم^(٤). حيث تزيد القيمة

^١ مدفوعات الإيجار المتضمنة في عقد التأجير ستكون من الدفعات التالية المتعلقة باستخدام الأصل خلال مدة الإيجار والتي لم تحصل حتى الآن:

- (أ) دفعات ثابتة، أقل من أي حوافز إيجار مستحقة للمستأجر؛
- (ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل (مثل مؤشر أسعار المستهلك أو معدل الفائدة في السوق)
- (ج) دفعات الإيجار المتغيرة التي في جوهرها تمثل دفعات ثابتة؛
- (د) دفعات الإيجار المكتملة كضمانات القيمة المتبقية؛
- (هـ) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر لديه حافز اقتصادي كبير لممارسة هذا الخيار؛
- (و) المدفوعات على عقوبات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المستأجر لخيار لإنهاء عقد التأجير.

^٢ إجمالي الأصل المتبقي gross residual asset

^٣ يجب على المؤجر إعادة تقييم مدفوعات الإيجار إذا كان هناك تغيير في أي مما يلي:
مدة عقد التأجير، حيث تتحدد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة الإيجار المعدلة؛ **العوامل ذات الصلة** التي تؤدي إلى وجود أو عدم وجود حافز اقتصادي كبير للمستأجر لممارسة خيار شراء الأصل، حيث تتحدد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغيير في المبالغ المحصلة بموجب خيار الشراء، وأخيراً، **المؤشر أو المعدل المستخدم** لتحديد دفعات الإيجار خلال الفترة التقرير، وهنا تتحدد دفعات الإيجار المعدلة باستخدام المؤشر أو المعدل في نهاية فترة التقرير.

^٤ يجب على المؤجر إعادة تقدير معدل الخصم إذا كان هناك تغيير على أساس مدة الإيجار المتبقية في أي مما يلي، إلا إذا انعكست إمكانية التغيير في تحديد سعر الخصم في تاريخ البدء:

الدفترية بقيمة تسوية الخصم على عملاء الإيجار وتخفيض بقيمة مدفوعات الإيجار التي قدمت خلال تلك الفترة. ويكون على المؤجر تحديد التسوية على الخصم على عملاء الإيجار في كل فترة خلال مدة التأجير في صورة المبلغ الذي ينتج معدل خصم دوري ثابت على الرصيد المتبقي من عملاء الإيجار، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات إعادة التقييم والتدهور^(١).

وبالتالي يجب على المؤجر الاعتراف بكل مما يلي في قائمة الدخل: تسوية الخصم على عملاء الإيجار كإيرادات فوائد؛ تسوية الخصم على إجمالي الأصول المتبقية كإيرادات فوائد ، ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي لم يتم تضمينها في عملاء الإيجار في الفترات التي اكتسب فيها ذلك الدخل.

أما القياس اللاحق للأصل المتبقي فيكون بقيمته الدفترية الأولية بالإضافة إلى تسوية الخصم باستخدام المعدل الذي يحمله المؤجر على المستأجر، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات كل من إعادة التقييم والتدهور، ومدفوعات الإيجار المتغيرة .

وفي نهاية مدة الإيجار أو عند إنهاء عقد التأجير: يجب على المؤجر إعادة تصنيف الأصول المتبقية إلى الفئة المناسبة من الأصول (على سبيل المثال، الأصول الثابتة) وفقاً للمعايير المعمول بها، مقاسة بالقيمة الدفترية للأصول المتبقية. ويجب على المؤجر المحاسبة عن الأصل موضوع عقد التأجير وفقاً للمعيار الملائم. أما إذا تم إنهاء عقد التأجير قبل نهاية مدة التأجير، فيجب على المؤجر بالإضافة لما سبق – أن يقوم باختبار تدهور قيمة عملاء الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩^(٢) والاعتراف بأي خسارة تدهور، مع إعادة تصنيف عملاء الإيجار (بعد خصم أية مبالغ مازال من المتوقع أن يحصل عليها المؤجر) إلى الفئة المناسبة من الأصول وفقاً للمعايير المعمول بها، مقاسة بمجموع القيم الدفترية لعملاء الإيجار (بعد خصم أية مبالغ ما زال من المتوقع أن يحصل عليها المؤجر).

أما الإفصاح، فيجب أن يفصح المؤجر عن الأصول المؤجرة (مجموع القيم الدفترية لعملاء الإيجار والأصول المتبقية) بشكل منفصل عن غيرها من الأصول في قائمة المركز المالي، ويمكن للمؤجر أن يفصح عنها ضمن الملاحظات. كما يجب أن يفصح المؤجر عن الدخل الناشئ عن عقود التأجير إما في قائمة الدخل والدخل الشامل أو في الملاحظات، وذلك في فترة إعداد التقرير، في شكل جداول، لتشمل كل من: الربح أو الخسارة المعترف به في

مدة الإيجار، والعوامل ذات الصلة التي تؤدي إلى وجود أو عدم وجود حافز اقتصادي كبير للمستأجر لممارسة خيار شراء الأصل، أو سعر الفائدة المرجعي، إذا تم تحديد دفعات الإيجار المتغيرة باستخدام هذا المعدل.
^١ يجب على المؤجر تحديد ما إذا كان قيمة عملاء الإيجار تتدهور ، ويجب أن يعترف بأي تدهور وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). عند تحديد مخصص الخسارة لعملاء الإيجار، يجب على المؤجر أن يأخذ في الاعتبار الضمانات المتعلقة بالعملاء. وتتمثل تلك الضمانات المتعلقة بعملاء الإيجار في التدفقات النقدية التي يتوقع أن يحصل عليها المؤجر من الأصول المؤجرة خلال فترة الإيجار المتبقية، وتستبعد التدفقات النقدية التي يتوقع أن يحصل عليها المؤجر من الأصول المؤجرة بعد انتهاء مدة التأجير. كما يجب أن يطبق المؤجر معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان قيمة الأصول المتبقية تتدهور، مع الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات للقيمة المتبقية متعلقة بالأصول المؤجرة عند تقييم تدهور القيمة المتبقية للأصل. ويجب على المؤجر الاعتراف بأي خسارة تدهور في قائمة الدخل.

² IAS 39, Financial Instruments: Recognition and Measurement.

تاريخ بدء العقد؛ وتسوية الخصم على عملاء الإيجار؛ وتسوية الخصم على إجمالي الأصول المتبقية. أما في قائمة التدفقات النقدية، فيتم تصنيف المتحصلات النقدية من مدفوعات الإيجار ضمن الأنشطة التشغيلية. وأخيراً: يجب على المؤجر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن عقود التأجير المنصوص عليها كما في معيار (1) IFRS 7. وعن الكيفية التي تدار بها المخاطر المرتبطة بالأصول المتبقية، من حيث استراتيجية إدارة المخاطر للأصول المتبقية؛ وأية وسيلة أخرى يقلل بها المؤجر من مخاطر الأصول المتبقية (سبيل المثال، اتفاقات إعادة شراء أو مدفوعات الإيجار المتغيرة لاستخدامها عند تجاوز حدود معينة).

يلاحظ أن المعالجة المحاسبية السابقة تقترب كثيراً من منهج عدم الاعتراف في المسودة التوضيحية لسنة ٢٠١٠. وتتمثل نقاط الاختلاف في أن يعترف المؤجر بالخصم على الأصول المتبقية كإيرادات فوائد على مدى فترة التأجير، وأن يفصح عن القيمة الدفترية لعملاء عقد التأجير والأصول المتبقية معاً كأصول للإيجار، مع الإفصاح عن عملاء عقد التأجير والأصول المتبقية بشكل منفصل. بالإضافة إلى ما سبق يتبين تغيير نطاق تطبيق متطلبات الضمان على القيمة المتبقية للمؤجرين بحيث تطبق على جميع ضمانات القيمة المتبقية بدلاً من ضمانات القيمة المتبقية المقدمة فقط من قبل المستأجر. وبالتالي يتعين على المؤجر النظر للضمانات المتعلقة بعقود التأجير من النوع (أ) عند تحديد مدى تدهور الأصل المتبقى وليس المبالغ المتوقع الحصول عليها بموجب ضمانات القيمة المتبقية عند قياس عملاء الإيجار.

١-٢-٢-٢- عقود التأجير من النوع (ب) الخاصة بالعقارات Property:

يتبع المؤجر وفقاً للمعالجة المحاسبية للنوع (ب) منهجاً مماثلاً للمحاسبة عن عقود التأجير التشغيلية في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ ومعيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٣، ومن ثم يخرج من نطاق البحث الحالي. ولأغراض تكامل عرض المسودة التوضيحية المنقحة ومقارنتها بالمعالجات المحاسبية السابقة سيتم تقديم ملخص لهذه المعالجة والتي يقوم فيها المؤجر بمواصلة الاعتراف بالأصول المؤجرة، والاعتراف بدخل الإيجار في قائمة الدخل على مدى فترة التأجير، سواء على أساس القسط الثابت أو على أساس منتظم آخر إذا كان هذا الأساس هو أكثر تمثيلاً للنمط الذي يتم من اكتساب الدخل من الأصول المؤجرة. وفي قائمة التدفقات النقدية، يجب على المؤجر تصنيف المقبوضات النقدية من دفعات الإيجار ضمن الأنشطة التشغيلية.

أما الإفصاح، فيفصح المؤجر عن معلومات نوعية وكمية عما يلي: أولاً: معلومات حول طبيعة عقود التأجير، تتضمن: وصفاً عاماً من تلك الإيجارات، والأساس، والمدة والشروط، التي يتم على أساسها تحديد دفعات الإيجار المتغيرة؛ ومدى وجود، ومدد وشروط، الخيارات لتمديد أو إنهاء عقد التأجير، ومدى وجود، ومدد وشروط الخيارات للمستأجر لشراء الأصول المؤجرة.

¹ IFRS 7, Financial Instruments: Disclosures.

ثانياً: المعلومات حول الافتراضات الهامة والأحكام الصادرة عند تطبيق المعيار [المسودة] ، والتي قد تشمل ما يلي: تحديد ما إذا كان العقد يتضمن عقد إيجار ، ومراعاة التفرقة بين مكونات الإيجار ومكونات عدم-الإيجار، والقياس الأولي للأصل المتبقي. ويجب أن يفصح المؤجر عن دخل الإيجار المعترف به في فترة إعداد التقرير، في شكل جداول وتتضمن: دخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار؛ ودخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار المتغيرة غير المتضمنة في قياس عملاء الإيجار؛ ودخل الإيجار قصير الأجل.

ويلاحظ من استعراض المعالجتين المحاسبيتين في المسودة المنقحة لسنة ٢٠١٣ ما يلي: أولاً، تعكس المعالجة المنفصلة لنوعي عقد التأجير (أ و ب) بشكل أفضل الطريقة التي يدير المؤجر بها أعماله.

فبالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقد التأجير من النوع (أ) والخاص بأغلب المعدات والمركبات، فإنها تبرز ما يتعرض له من مخاطر الائتمان ومخاطر الأصول. وبعد هذا مجالاً لاهتمام محلي ومستخدمي القوائم المالية إلى جانب المؤجر الذي يقوم بإعدادها. حيث يهتم محلي القوائم المالية بتمييز مخاطر الائتمان (المرتبطة بالمتحصلات من المستأجرين) عن مخاطر الأصول (المرتبطة بالقيم المتبقية من الأصول) (IASB, 2013d) وتساعد المسودة التوضيحية المنقحة في توفير تلك المعلومات عن طريق الاشتراط على المؤجر أن يعالج القيم المتبقية للأصول بشكل منفصل عن متحصلاته من المستأجرين. كما يطلب من المؤجر تقديم معلومات حول الكيفية التي يدير بها المخاطر التي تتعرض لها تلك القيم المتبقية.

عالجت المسودة المنقحة مشكلة نقص درجة الشفافية حول القيم المتبقية للمعدات والمركبات حيث يهتم مستخدمي القوائم المالية بفهم افتراضات المؤجرين فيما يخص القيم المتبقية، ولا سيما عندما تكون هذه القيم المتبقية كبيرة.

ومن ناحية أخرى، يهتم المؤجر بالافصاح عن مخاطر الائتمان ومخاطر الأصول التي يتعرض لها؛ وذلك لأن أكبر مؤجري المعدات والمركبات من المؤسسات المالية والشركات التابعة للشركات المصنعة التي تعمل مثل المؤسسات المالية أو شركات تمويل الأصول، وعادة ينظر أولئك المؤجرين لأنشطة التأجير كأداة لتوفير التمويل الآمن للعملاء، وكوسيلة بديلة لتوفير المنتجات للعملاء. ومقارنة بالمعالجات المحاسبية المطبقة حالياً والتي تخير المؤجرين بين نموذجين مختلفين للمحاسبة عن عقود التأجير الخاصة بهم (إما كعقد تأجير تمويلي وكعقد تأجير تشغيلي)، فستختلف طريقة تسعير عقود التأجير، ومن ثم تظهر مشكلة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالمؤجر^(١).

أما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقود التأجير من النوع (ب) والخاصة بالعقارات فلم تتغير لأن العديد من مؤجري العقارات يعتبروا أنشطة التأجير عنصراً هاماً في استراتيجيتهم الاستثمارية، ومن ثم يتم تسعير عقود التأجير لكسب عائد معين على أساس

^١ وإذا أضفنا سعي كلا من المستأجرين والمؤجرين إلى تعظيم منافعهم المحاسبية الفردية في ظل هذه المعالجة الجديدة. فإن تضاول المزايا المدركة من عقود الإيجار طويلة الأجل، سيدفع المستأجرين لاختيار عقود إيجار أقصر، مما يقلل من المبلغ الذي يتم رسمته؛ أو اللجوء لشراء الأصول بدلاً من التأجير.

القيمة العادلة للعقار، إلى جانب توقع المؤجر في كثير من الأحيان لتوليد عائد من ارتفاع قيمة العقار. وينطبق على معظم العقارات موضوع عقد التأجير، تعريف الاستثمار العقاري كما ورد في معيار التقرير المالي IFRS 3⁽¹⁾، مما يعني أن المؤجر إما يقيس العقار بالقيمة العادلة أو يفصح عن معلومات حول القيمة العادلة له في القوائم المالية. ومن ثم فإن معلومات حول إيرادات الإيجار والقيمة العادلة للعقار توفر لأصحاب المصالح معلومات أكثر فائدة حول أنشطة التأجير للمؤجر من طرق محاسبية أخرى من المحتمل أن تكون أكثر تعقيداً عند تطبيقها.

ثانياً، ارتفاع تكاليف التنفيذ. فقد أصبح القياس أكثر تعقيداً وقد يكبد الشركات المؤجرة تكاليف كبيرة لتطوير النظم والضوابط اللازمة لدعم التقييم الأولي وإعادة التقييم اللاحق لعقد التأجير (Equipment Leasing and Finance Foundation, 2011).

ويمكن تلخيص الإفصاح الخاص بنموذجي المسودة التوضيحية المنقحة كما يلي (IASB, 2013b, p.8):



وبناء على الاستعراض السابق للمعالجات المحاسبية الحالية والمقترحة لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر، يتضح أن هناك اختلافات بينها سواء في الاعتراف المبدئي أو الاعتراف اللاحق وما يستتبعهما من إفصاح. والسؤال أي من هذه المعالجات يعكس جوهر عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر؟ وما مدى تأثير هذه الاختلافات على مصداقية المعلومات المقدمة من حيث اكتمالها وحيادها وخلوها من الأخطاء؟. وللإجابة على هذا التساؤل فسيتم تناول مفهوم خاصية التعبير الصادق وتطبيقه على المعالجات المحاسبية السابق عرضها لعقد التأجير التمويلي.

٢- مداخل قياس خاصية التعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر:

في سنة ١٩٨٩ أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC إطاراً لاعداد وتقديم القوائم المالية، ويعد هذا الإطار مرشداً لكيفية تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات

¹ IFRS 3, Business Combinations

(SFAC 2,1989). وفي سنة ٢٠٠٤ بدأ كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولي IASB مشروعاً مشتركاً لمراجعة هذا الإطار. وفي سنة ٢٠١٠ أصدر المجلسان أول فصلين من الأطار المفاهيمي للتقرير المالي (IASB, 2010; SFAC No.8, 2010) والذي تضمن الفصل الثالث^(١) منه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومن تلك الخصائص خاصيتين أساسيتين هما الملاءمة والمصدقية (التعبير الصادق).

وقد تم استبدال خاصية إمكانية الاعتماد^(٢) Reliability في الأطار المفاهيمي السابق لسنة ١٩٨٩ بخاصية التعبير الصادق (IASB, 2010, BC3.20; SFAC No.8, 2010, BC3.20). وحتى يمكن التعبير بصدق عن ظاهرة اقتصادية تدل عليها المعلومات المحاسبية، فإن التقارير السنوية يجب أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء المادية (IASB, 2010, QC12; SFAC No.8, 2010, QC12). ورغم أن المجلسين لم يحددا طريقة كمية لقياس خاصية التعبير الصادق لمعلومات التقرير المالي (IASB, 2010, BC3.31; SFAC No.8, 2010, BC3.31)، إلا أنهما يتوقعا أهمية استمرار استخدام المفاهيم الإحصائية في هذا الصدد^(٣). وحتى يمكن الوصول لمقياس لخاصية التعبير الصادق فإن الأمر يستدعي بداية البحث في تفسير المفهوم نفسه.

فقد لاقى مفهوم التعبير الصادق اهتماماً في الأبحاث المحاسبية منذ ستينات القرن الماضي، فقد اعتبر (Garner (1960, p. 223) تعريفاً لمصطلح "التعبير الصادق" متطابقاً مع معنى الصدق والعدالة، ومن ثم "متشياً مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً... مع دقة عالية" اعتماداً على الحكم المهني. وفي نهاية الستينات، بدأ للمصطلح درجة من الحكمة (اللاموضوعية)، حيث اقترح (McFarland (1969, p. 507) أنه "قد يكون هناك اختلافاً كبيراً بين أي تعبير يمكن أن يكون عادلاً لمعالجات معينة، حيث لا يوجد أساساً ثابتاً لقول أن رأي محاسب خبير واحد يمثل رأياً صحيحاً وتستبعد أي آراء أخرى". واستمر الجدل حتى السبعينات لصعوبة الوصول لاتفاق (Ryan, 1977). وقد أشار Taylor (1977, p. 21) إلى مشكلة "عدم اتفاق المفهوم مع الهدف من التقارير

^١ اشتمل الأطار المفاهيمي المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB, 2010; SFAC No.8, 2010) على فصلين: الفصل الأول يتناول هدف التقرير المالي ذو الغرض العام والفصل الثالث يتعرض للخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. أما الفصل الثاني فيتعلق بوحدة التقرير ولم يتم إصداره بعد.

^٢ طورت مصطلحات مختلفة للتعبير عن إمكانية الاعتماد reliability، ولكن معانيها لم تختلف كثيراً عن بعضها البعض، وكانت مرتبطة ببعضها بشكل كبير. منها على سبيل المثال، الحياد حيث أن هناك اتفاق على أن إمكانية الاعتماد تعني أن المعلومات يجب أن تكون غير متحيزة وغير مضللة. ومنها المضمون لا الشكل لأن إمكانية الاعتماد تمثل ممارسة متأنية للحكم المهني في تحديد للواقع الاقتصادي بدلاً من الشكل القانوني المجرد. ومنها أيضاً الإفصاح ذلك لأن إمكانية الاعتماد تعني التأكد من عدم حذف معلومات مفيدة وهامة لإرضاء احتياجات متخذي القرار. ولكن كيف يمكن أن تكون المعلومات غير متحيزة ومحايدة عندما تتطلب البدائل المتاحة من قبل المعايير المحاسبية استخدام الحكم المهني؟ (Cheung et al., 2010; Kinserdal, 2011)

^٣ هناك عدد قليل جداً من الدراسات التي تناولت أكثر من خاصيتين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ومن تلك الدراسات كانت دراسة (Joyce et al., 1982) والتي اختبرت الإطار المفاهيمي (SFAC 2, 1989) من خلال (٢٦) من الأعضاء السابقين لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. وقد أشارت نتائج التجربة إلى أن تسعة من أحد عشر خاصية نوعية (كلاهما ما عدا الملاءمة والتعبير الصادق) فشلت في اختبار "كيفية قياسها" من واضعي المعايير. أما بالنسبة لخاصية التعبير الصادق فلم تكن واضحة.

المالية. فهل يعني الصدق والعدالة الإفصاح عن كل المعلومات الضرورية، أم توفير معلومات مالية مفيدة عن الأمور الاقتصادية لأي منشأة للاستخدام في اتخاذ القرارات". وفي الثمانينات، أوضحت دراسات (Gill, 1983; Ryan, 1985; English, 1989) أن الإفصاح الكافي هو مطلب مهم للصدق والعدالة، وأن لمراقبي الحسابات تفسيراً ما هو الإفصاح الضروري للتوصل إلى صورة حقيقية وعادلة. واستمر الجدل حول تفسير مفهوم التعبير الصادق في التسعينات بدون نتيجة. (Cheung et al., 2010)

ثم لاحظ مجلس معايير المحاسبة المالية أن "التعبير الصادق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يسميه علماء السلوك "بالصلاحية validity" (SFAC 2, 1989, footnote 9)، ووفقاً لتعاريف الصلاحية في العلوم الاجتماعية والسلوكية فإن أي مقياس يعد صالحاً إلى الحد الذي يقيس عنده ما كان ينتوي قياسه (Carmindes and Zeller 1979, p. 12).⁽¹⁾ ولكن أدى إدخال مفهوم الصلاحية ببعض الدراسات إلى الإغراق في تفسير المفاهيم إلى حد الخلط بينها، فقد بينت دراسة (Wüstemann, 2011) أن الصلاحية تقيس الفعالية بناءً على التعريف السابق للصلاحية، وبالتالي يتوافق مصطلح الصلاحية (التعبير الصادق) إلى حد ما مع مفهوم الملاءمة.

ومن ناحية أخرى، يقترح (Maines and Wahlen 2006, p. 402-403) أنه يمكن التعبير بصدق عن المعاملات والأحداث من خلال المفاهيم المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية، مثل الأصول والالتزامات، وإذا كانت تؤدي فعلاً إلى تدفقات نقدية داخلية أو خارجة في المستقبل. ولكن نظراً لعدم التيقن من الأحداث المستقبلية فقد أصبح مفهوم التعبير الصادق مفهوماً حكماً ينطوي على مخاطر تحريف.

ومما سبق يتضح ان مصطلح التعبير بصدق يحتمل الكثير من الغموض فقد يرتبط بمفهوم "الصدق والعدالة" في القوائم المالية والذي يشكل جزءاً أساسياً في تقرير الرأي لمراقبي الحسابات (Willekens, 2008; Kim et al., 2007; Maines and Wahlen, 2006; Gaeremynck and Willekens, 2003). كما قد يرتبط ببعض القضايا المفاهيمية العميقة بشأن العلاقة بين التقارير المالية وهدفها، ومن الخطأ اعتبار هذه العلاقة "متطابقة"، لأنها علاقة انعكاسية ومن الصعب توصيفها بدقة⁽²⁾. وتتجسد في مدى الامتثال لمعيار قد يكون مضللاً، ومن ثم الخروج عن متطلب ضروري لتحقيق عرض عادل⁽³⁾ (IAS 17, para. 13).

¹ فقد تكون أو لا تكون درجات الذكاء مقياساً صالحاً للذكاء. (SFAC 2, 1989, footnote 9)

² By means of the example of a drug, the FASB explained that representational faithfulness only implies correspondence between what is represented on the label and what is contained in the bottle, but does not ensure that the drug can be relied on to cure the illness for which it was prescribed (its effectiveness = relevance) (SFAC 2, 1989, para. 60).

³ ويشار لهذه القضية في بعض الأحيان باسم "تجاوز الحقيقة والعدالة" (TFO) The true and fair override حيث تستخدم توجهات أعلى لتبرير عدم تطبيق القاعدة الأساسية. وترتبط هذه القضية بخاصية التعبير الصادق، حيث يشير تبرير المعيار باستخدام "تجاوز الحقيقة والعدالة" إلى التناوب بين التقارير المالية وما تسعى إلى تمثيله. وإذا تم رفض توصيف العلاقة بين التقارير المالية وأهدافها باعتبارها متطابقة، فإن قضية "تجاوز الحقيقة والعدالة"

ومع التسليم بأن عملية قياس خاصية التعبير بصدق مسألة تثير جدلاً واسعاً إلا أنه سيتم الرجوع إلى الأساس الذي اعتمد عليه كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولي وهو أن المعلومات المالية تقدم جوهر الظاهرة الاقتصادية بدلاً من التعبير فقط عن شكلها القانوني. وفي حالة التأجير التمويلي، ورغم أن الأصل قانوناً ليس في ملكية المستأجر، إلا أن المستأجر يعترف بالأصل في دفاتره متزامناً مع التزام الإيجار المقابل له. فالجوهر الاقتصادي في حالة التأجير التمويلي يعكس تحكم المستأجر فعلياً في استخدام الأصل المؤجر ويحصل على منافعه على مدار عمر الأصل، رغم عدم توافر الملكية القانونية.

ويجادل (Botosan 2004) أنه من الصعوبة قياس التعبير الصادق مباشرة من خلال تقييم التقرير السنوي الذي يشمل العديد من التقديرات، مع ضرورة أن تعبر المعلومات عن الظاهرة الاقتصادية الفعلية تعبيراً صادقاً. ولكن تمشياً مع كل من (Shapiro 1997, p. 172) Maines and Wahlen (2006)؛ فإن التقديرات والافتراضات التي تقترب بقوة من الظاهرة المعنية، تبني الأسس التي من شأنها أن تعزز التعبير الصادق. وبالتالي يمكن تقييم مدى التعبير الصادق للمعالجات المحاسبية المختلفة لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر بتحليل مدى ما تحتويه من تقديرات تعبر بقوة عن جوهر نشاط التأجير التمويلي. وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق فرض البحث:

" يوجد تباين جوهري في مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي "

وحتى يمكن التعبير بصدق عن ظاهرة اقتصادية تدل عليها المعلومات المحاسبية وفقاً لآخر إصدار عن المشروع المشترك لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولي ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لسنة ٢٠١٠، فإن التقارير السنوية يجب أن تكون كاملة ومحادية وخالية من الأخطاء المادية (IASB, 2010, QC12; SFAC No.8, 2010, QC12). وتمشياً مع الدراسات السابقة (McMullen, 1996; Beasley, 1996; Rezaee, 2003; Cohen et al., 2004; Sloan, 2001; Jonas and Blanchet, 2000; Maines and Wahlen, 2006; Gaeremynck and Willekens, 2003; Kim et al., 2007; Willekens, 2008). يمكن قياس خاصية التعبير الصادق باستخدام مؤشرات الخصائص الفرعية الثلاثة التي تشتمل عليها وهي الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء المادية.

وسيتم فيما يلي تناول الخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق من حيث مدلولها ومؤشرات قياسها، ومدى إمكانية تطبيق هذا المؤشر على المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر؛ تمهيداً لاشتقاق باقي فروض البحث.

قد تمثل مشكلة كبيرة، فضلاً عن المشاكل المحتملة لانتهائية معد التقارير المالية، (Alexandera and Archera, 2003)

٢-١- الاكتمال:

يعني الاكتمال وصفاً شاملاً لجميع المعلومات اللازمة لفهم الظاهرة محل المعالجة، بما في ذلك جميع التفسيرات اللازمة. على سبيل المثال، فإن الوصف الكامل لمجموعة من الأصول يتضمن، كحد أدنى، وصفاً لطبيعة لكل الأصول في المجموعة والتصنيف التقييمي لها (على سبيل المثال، التكلفة الأصلية، التكلفة المعدلة أو القيمة العادلة) ^(١). كما يشمل تفسيرات للحقائق الهامة حول نوعية وطبيعة العناصر محل المعالجة المحاسبية والعوامل والظروف التي قد تؤثر على طبيعتها وجودتها، والأسلوب المستخدم لتحديد التصنيف التقييمي لها (IASB, 2010, QC13; SFAC No.8, 2010, QC13).

وبتطبيق هذا المفهوم على عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر فهذا يعني أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات المدرجة بالعقد والتي استخدمت في المعالجة المحاسبية عند الاعتراف المبدي واللاحق وحين الإفصاح عنها، وذلك على مدار مدة العقد وما بعدها إذا اقتضى الأمر ^(٢). وبالرجوع للمعالجات المحاسبية السابقة يمكن القول أنه يجب استخدام كل من البنود التالية (كحد أدنى) في عمليات الاعتراف والقياس فضلاً عن الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤجر:

أولاً: معلومات حول طبيعة عقود التأجير، تتضمن: وصفاً عاماً عن الأصول المؤجرة، ولأنشطة التأجير الهامة للمؤجر، والأساس، والمدة والشروط، التي يتم على أساسها تحديد دفعات الإيجار المتغيرة؛ ومدى وجود ومدد وشروط الخيارات للمستأجر لشراء الأصول المؤجرة. ومدى وجود ومدد وشروط الخيارات للمستأجر لشراء الأصول المؤجرة. ثانياً: إجمالي الاستثمار وحساب عملاء الإيجار الذي يمثل القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، والتسوية بينهما. وذلك في نهاية كل فترة تقرير، وكذلك المخصص المتراكم غير القابل للتحصيل من حساب المدينين.

ثالثاً: المعلومات حول الافتراضات الهامة للقياس الأولي واللاحق للأصل المتبقي، والقيمة المتبقية غير المضمونة المستحقة للمؤجر.

رابعاً: يجب أن يفصح المؤجر عن دخل الإيجار المعترف به ويتضمن: دخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار؛ ودخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار المتغيرة غير المتضمنة في قياس عملاء الإيجار؛ ودخل الإيجار قصير الأجل. ودخل التمويل (إيراد الفائدة)، ودخل الإيجار المحتمل المعترف به خلال الفترة.

^١ ولكن أي أساس قياس يساعد على تحقيق أقصى قدر من الكمال؟ من الصعب القول أن التكلفة التاريخية المعدلة تعظم الاكتمال، حيث تعكس التكلفة التاريخية المعدلة عادة التغيرات في القيمة التنازلية فقط للأصول ولكن ليس التصاعدية. كما أنه من الصعب أن نستنتج أن التكلفة التاريخية المعدلة بهذا الانعكاس محايدة. وعلى الرغم من أن التكلفة التاريخية غير المعدلة لا تعكس التغيرات التصاعدية ولا التنازلية في القيمة، إلا أنها يمكن تمثل تصويراً أكثر اكتمالاً لتكلفة الأصل أو الالتزام. وبالمثل، القيمة العادلة تعكس كلا من التغيرات التصاعدية ولا التنازلية في القيمة، وبالتالي، من المرجح أن تقدم تصويراً أكثر اكتمالاً من قيمة الأصول أو الالتزامات. التكلفة التاريخية معدلة والقيمة العادلة على حد سواء التمثيل محايدة ما تدعي أنها تمثل من حيث التكلفة والقيمة. وبالتالي يمكن القول أن كلا من التكلفة التاريخية غير المعدلة والقيمة العادلة أسس تعبير محايدة لما تنتوي التعبير عنه (Barth, 2014).

^٢ إذا اشتمل العقد على حق شراء الأصل بعد مدة العقد أو أي تقدير للقيمة المتبقية المضمونة وغير المضمونة.

خامساً: التمييز بين مخاطر الائتمان (المرتبطة بالمتحصلات من المستأجرين) عن مخاطر الأصول (المرتبطة بالقيم المتبقية من الأصول)، إلى جانب تقديم معلومات حول الكيفية التي تدار بها المخاطر التي تتعرض لها تلك القيم المتبقية. ويمكن اعتبار البنود السابقة مؤشراً لقياس خاصية الاكتمال لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر، وبناء عليه يمكن صياغة الفرض الفرعي الأول:

يوجد تباين جوهري في مستوى اكتمال عناصر العقد التمويلي للمعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة

٢-٢- الحياض:

يمثل الحياض أحد المؤشرات الفرعية الثلاثة لخاصية التعبير الصادق، ويعرف بأنه "غياب التحيز الهادف إلى تحقيق نتيجة محددة سلفاً أو للحث على سلوك معين (IASB, 2008, p. 37).^(١) حيث يؤثر تشويه القياس المحاسبي وتوصيل المعلومات غير المحايدة على السلوك في اتجاه معين (Miller, 1985; AASB, SAC 3, 1990). كما حددت دراسة (Jonas and Blanchet, 2000, p. 362) أن: "الحياض هو تقريباً الموضوعية والتوازن". ولكن "الموضوعية المعرفية المطلقة غير ممكنة، حيث تنشأ جميع الأحكام المحاسبية وفقاً لوجهة نظر، خاضعة لتحيزات مختلفة في القياس، بدافع من العوامل الشخصية"^(٢)، وضمن سياق تاريخي معين (Shapiro, 1997, p. 167) وقد يوحي الحياض بأن أسس الاعتراف ينبغي أن تطبق بشكل متماثل على الأصول والالتزامات، سواء أسفرت نتائج الاعتراف عن ربح أو خسارة (IASB, 2013)، ولكن يحتوي التقرير السنوي على كثير من بدائل القياس، ولا يمكن أن يخلو التقرير السنوي تماماً من التحيز طالما أن الظاهرة الاقتصادية الممثلة فيه تقاس عادة في ظل حالة عدم التأكد (IASB, 2010, QC14; SFAC No.8, 2010, QC14). ورغم أنه لا يمكن الوصول لانعدام كامل للتحيز، إلا أنه من الضروري تحقيق مستوى معين من الحيادة لمعلومات التقرير المالي حتى تكون مفيدة لاتخاذ القرار (IASB, 2008). خاصة أن كون المعلومات محايدة لا يعني أنها لا تؤثر على السلوك بل على العكس فالمعلومات المحاسبية الملائمة بالتعريف قادرة على التأثير في قرارات مستخدميها ولكن هذا لا يعني أنها متحيزة لأنها أدت إلى اتخاذ قرارات مسبقة أو تجنبها. ويشير الحياض إلى قصد معد المعلومات، والذي يجب أن يسعى لتقديم موضوعي للأحداث بدلاً من التركيز فقط على الأحداث الإيجابية دون الإشارة إلى الأحداث السلبية (Cheung et al., 2010; Cohen et al., 2004; Razaee, 2003; Sloan, 2001; Jonas and Blanchet, 2000; McMullen, 1996; Beasley, 1996) وبالرجوع للمعالجات المحاسبية السابقة يعد ارتفاع مبلغ مدفوعات الايجار والقيمة المتبقية المضمونة من أمثلة الأحداث الايجابية، بينما يمثل تعرض عملاء الايجار والقيمة المتبقية

^١ مع ملاحظة أن ".. الحياض والتحرر من التحيز تتغير من عصر إلى عصر ومن مكان إلى آخر - ومن وجهة نظر شخص لآخر أو من وجهة نظر مجموعة من الأفراد لمجموعة أخرى ... فهي ليست مستقلة عن الزمان والمكان ووجهات النظر - (Hines, 1987, pp. 31-33)

^٢ وهو ما يبدو جلياً كتحيز فكري عند إبرام العقود. (Metzger and Dalton, 1996)

للتدهور وما يستتبعه من مخاطر، وارتفاع مبلغ القيمة المتبقية غير المضمونة من أمثلة الأحداث السلبية.

وبناء على ما سبق يمكن قياس حياد المعالجة المحاسبية بمدى تقديمها لكل من الأحداث الإيجابية والسلبية لعقد التأجير في القوائم المالية للمؤجر - وتلك الأحداث التي استخدمت في تطبيق المعالجة المحاسبية والتي أيضاً التي من شأنها أن تغير منها. وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي:

يوجد تباين جوهري في مستوى حياد المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي

٢-٣- الخلو من الأخطاء:

تعني هذه الخاصية الفرعية أنه لا توجد أخطاء أو سهو في وصف الظاهرة محل المعالجة المحاسبية، وأنه تم اختيار المعالجة المستخدمة لإنتاج المعلومات الخاصة بها وتطبيقها بدون أخطاء. وفي هذا السياق، لا يعني تعبير "خالية من الخطأ"، الدقة التامة في جميع النواحي. فعلى سبيل المثال، عند تقدير قيمة ما، لا يمكن تحديد مدى دقتها، وإنما يمكن القول أن التعبير عن هذا التقدير صادقاً متى تم قياسه ووصفه كتقدير بوضوح ودقة وبطريقة يعتمد عليها، وشرح طبيعة وحدود عملية التقدير، وأنه لم تتم أية أخطاء في اختيار وتطبيق عملية اعداد هذا التقدير (IASB, 2010, QC15; SFAC No.8, 2010, QC15).

وقد توجي خاصية الخلو من الخطأ بأنه لا يجب الاعتراف بأصل أو بالتزام إذا كانت عملية تحديد أو الاعتراف بأي منهما من المرجح أن تكون عرضة على نحو غير عادي للخطأ. وفي مثل هذه الحالات، فإن الاعتراف بالأصول أو بالالتزامات قد لا يؤدي إلى معلومات تعبر بصدق عن الظاهرة محل القياس (IASB, 2013). وقد ينشأ خطأ التقدير المتعمد من حوافز إدارة الأرباح، أما الخطأ غير المتعمد فقد ينشأ من الهفوات الإدارية والظروف البيئية التي تفرض حالات من عدم التأكد (Francis et al., 2005)؛ مما يعرض معظم المعلومات المالية إلى المخاطر. بالإضافة إلى الصعوبات المتأصلة في تحديد الظواهر الاقتصادية ووضع تقنيات لقياسها^(١) أو لعرضها تتطابق مع تلك الظواهر. واحتمال الخطأ يمكن أن يعوض في بعض الحالات بالكشف عن الغموض الذي يخيم على المعلومات (AASB, SAC 3, 1990).

^١ على سبيل المثال، إذا كانت الظاهرة الاقتصادية تعتمد على مدخلات من الصعب تقديرها بشكل غير عادي. فلا يمكن إنكار أن خطأ التقدير هو مصدر قلق رئيسي فيما يتعلق باستخدام قياس القيمة العادلة. ومع ذلك، فليس من الواضح ما إذا كانت التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة التاريخية غير المعدلة، أكثر أو أقل خلواً من خطأ القيمة العادلة. فبالنسبة للتكلفة التاريخية المعدلة، السؤال الرئيسي هو: بماذا يتعلق الخطأ؟ بمعنى لتقييم إلى أي مدى يتم قياس أصل أو التزام بشكل خطأ، لا بد من تحديد الهدف من القياس. على سبيل المثال، إذا كان الهدف هو قياس تكلفة الأصل، فإن السؤال هو مدى الخطأ فيما يتعلق بالتكلفة. التكلفة التاريخية غير المعدلة من المرجح أن تقيس تكلفة للأصل مع الخطأ أقل من القيمة العادلة، والقيمة العادلة من المرجح أن تقيس قيمة الأصل بمستوى خطأ أقل من التكلفة التاريخية غير المعدلة. ولأن الهدف من قياس التكلفة التاريخية المعدلة في كثير من الأحيان غير محدد، فإنه من غير الواضح ما إذا كان هو أكثر أو أقل خلواً من الخطأ من التكلفة التاريخية غير المعدلة أو القيمة العادلة (Barth, 2014)

وبالتالي، فمن المهم دراسة الحجج المقدمة لمختلف التقديرات والافتراضات الواردة في التقرير السنوي (Jonas and Blanchet, 2000). وإذا تم تقديم حجج صالحة لتلك الافتراضات والتقديرات، فمن المرجح أن تمثل تلك الظواهر الاقتصادية دون خطأ. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم حجج صحيحة وعلى أسس متينة للمبادئ المحاسبية المستخدمة تزيد من احتمال التفهم الكامل لمعدي القوائم المالية لطريقة القياس. وهذا سيقفل من احتمال وجود أخطاء مادية غير مقصود في التقرير المالي (Jonas and Blanchet, 2000; Maines and Wahlen; 2006). وعلاوة على ذلك، عندما يتم وصف المبادئ المحاسبية المختارة بوضوح وبطريقة مبرره، فإن هذا يزيد من احتمال التوصل الى توافق والكشف عن الأخطاء لمستخدم التقرير المالي فضلاً عن مراقب الحسابات.

ومن ناحية أخرى، تعد القوائم المالية الخالية من الأخطاء- سواء من خطأ في التقدير، أو أخطاء في القياس، أو تلاعب- عاملاً حاسماً بالنسبة لأسواق رأس المال لكي تعمل بشكل جيد. حيث تمكن التقارير المالية الدقيقة من تخصيص الموارد والعقود بكفاءة (Bushman and Smith, 2003). ولذلك، يعد قياس الأخطاء في القوائم المالية أمراً هاماً للمستثمرين والمحللين ومراقبي الحسابات، وواضعي المعايير المحاسبية، والباحثين. وقد اتخذت الدراسات السابقة خطوات هامة في إيجاد أساليب للتحقق من وقياس مدى صحة تقديرات بيانات مختلفة في القوائم المالية على مستوى الشركات وخلوها من الأخطاء، مثل جودة الاستحقاقات وجودة الأرباح (Dechow and Dichev, 2002; Hribar and Collins, 2002; Shipper and Vincent, 2003; Francis et al., 2005). ولكن أبرزت دراستي (Dechow et al., 2010; Owens et al., 2013) قيوداً على استخدام المؤشرين السابقين مثل ارتباطهما بخصائص الشركة واعتمادهما في القياس على سلسلة زمنية، أو تحليل قطاعي، أو البيانات التنبؤية. كما اعتمدت دراسات أخرى على قياس الخطأ باستخدام أساليب احصائية تعتمد على دراسة توزيع القيم⁽¹⁾ والتي تنتج للمستخدمين إمكانية تقدير مستوى الخطأ في البيانات (على سبيل المثال: Amiram et al., 2015; Durtschi et al., 2004).

ولكن نظراً لأن البحث الحالي يقارن بين معالجات محاسبية بعضها مطبق فعلياً والآخر مازال مقترحاً ولا توجد بيانات فعلية له، واعتماداً على الأسلوب التجريبي. لذلك سيتم الاعتماد على مدى دعم المعالجات المحاسبية المستخدمة والمقترحة - لعقد التأجير لدى المؤجر- لأسس صحيحة يمكن الاستناد إليها كمقياس لخلو المعالجة المحاسبية من الأخطاء. فضلاً عن وصف المبادئ المحاسبية المختارة بشكل واضح ومبرر. وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض الفرعي الثالث كما يلي:

يوجد تباين جوهري في مستوى خطأ المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي

وسيمت التركيز على مدى التعبير الصادق للمعالجات المحاسبية المختلفة عن عقد التأجير لدى المؤجر من خلال تحليل مدى استيفاء تلك المعالجات لكل من خصائص الاكتمال والحيدة والخلو من الأخطاء المادية. حيث تقدم هذه الخصائص مؤشراً غير مباشر للتعبير الصادق لمعلومات التقرير المالي والمعد متوافقاً مع معالجات محاسبية محددة.

٣- الدراسة التجريبية:

تهدف الدراسة التجريبية لاختبار مدى تباين المعالجات المحاسبية الحالية والمقترحة في التعبير الصادق عن عقد التأجير التمويلي للمؤجر. وقد تم استخدام التجربة الميدانية Field Experiment في هذا البحث نظراً لتمييز هذا النوع من التجارب بارتباطها بالأطراف المعنية في الواقع العملي، ودعم القدرة على التعميم، كما تلائم اختبار الفروض الخاصة بالتأثيرات السلوكية (List and Rasul, 2010)، خاصة في ظل عدم تطبيق المعالجات المحاسبية المقترحة في الواقع العملي وهو ما يستلزم إجراء تجربة للتعرف على إدراك المتخصصين لتأثير تلك المعالجات على خاصية التعبير الصادق، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة ويمثل مساهمة للبحث الحالي. ويتناول هذا الجزء من البحث عرض إجراءات الدراسة التجريبية من حيث مجتمع وعينة الدراسة، والأسلوب المستخدم في تجميع البيانات، ومتغيرات الدراسة وقياسها، والتصميم التجريبي المستخدم، والأساليب الإحصائية المستخدمه في تحليل بيانات الدراسة ونتائجها.

٣-١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب المصالح وينقسم لمجمعين فرعيين. الأول: مراقبو الحسابات في مكاتب المراجعة الكبرى كممثلين للخبرة في إبداء الرأي حول صدق المعلومات المحاسبية ودورهم التوكيدي في الممارسة المهنية. والثاني طلبة الدكتوراة في المحاسبة المالية والمراجعة كممثلين للجانب الأكاديمي المتخصص من حيث دراستهم لمواد المحاسبة المالية المتقدمة والمتخصصة والمراجعة المتقدمة، حيث يعد هؤلاء الطلبة من الدارسين الأكاديميين من ذوي الكفاءة في إبداء الرأي الفني على الاستفسارات محل البحث. وقد تم اختيار عينة انتقائية تحكمية Purposive sampling من أصحاب المصالح اللذين يفترض فيهم الخبرة سواء المهنية أو الأكاديمية للاجابة على أسئلة البحث ومن ثم تحقيق هدفه. وقد تم انتقاء ١٠٦ مشاركاً، وقد استجاب ٥٩ مشاركاً، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

رقم المجموعة	مجتمع الدراسة	عدد المشاركين	عدد المستجيبين (مفردات العينة)
١	طالبة الدكتوراة تخصص محاسبة مالية ومراجعة بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة الاسكندرية وجامعة دمنهور.	٣٦	٢٨ (٧٧%)
٢	مراقبو الحسابات	٧٠	٣١ (٤٤%)
	الاجمالي	١٠٦	٥٩ (٥٥%)

٣-٢- تجميع بيانات الدراسة:

تم استخدام بيانات حالة افتراضية لعقد تأجير تمويلي صادرة عن المعايير الدولية للتقرير المالي (IASB, 2013c) (ملحق ١)، خاصة بالمعالجة المحاسبية للنوع (أ) والمقترحة وفقاً للمسودة التوضيحية المنقحة لسنة ٢٠١٣ من حيث الاعتراف المبدئي واللاحق والافصاح في القوائم المالية. وقد تم استخدام نفس البيانات وإعادة معالجتها وفقاً للمعالجات الأربع الأخرى وهي:

- المعالجة المحاسبية وفقاً لكل من المعيار الأمريكي رقم ١٣ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧.
 - المعالجة المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٠.
 - المعالجة المحاسبية الخاصة بالتزام الأداء والمعالجة المحاسبية الخاصة بعدم الاعتراف والمقترحتين وفقاً للمسودة التوضيحية الأولى لسنة ٢٠١٠.
- ويخرج عن نطاق البحث المعالجة المحاسبية الخاصة بالنوع (ب) والمقترحة وفقاً للمسودة التوضيحية المنقحة لسنة ٢٠١٣؛ نظراً لانتهاجها المعالجة الخاصة بالعقد التشغيلي وليس التمويلي.
- وقد تم توزيع العقد والمعالجات الخمس بالتتابع على أفراد العينة، ومرفق بكل معالجة محاسبية نفس مجموعة الأسئلة^(١)، لاختبار إدراك عينة الدراسة حول مدى تباين مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية عن عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر.
- وقد تضمنت مجموعة الأسئلة ٢٣ سؤالا للمعالجات المحاسبية من الثانية إلى الرابعة (و ٢٢ سؤالاً بعد المعالجة المحاسبية الأولى). يهدف السؤال الأول بعد المعالجات المحاسبية من الثانية إلى الرابعة (ويؤكد السؤال الأخير بعد الانتهاء من كل المعالجات المحاسبية الخمسة) إلى التعرف على مدى إدراك أصحاب المصالح للاختلاف بين المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر.
- ويهدف السؤال الثاني بعد كل معالجة محاسبية (ويؤكد السؤال قبل الأخير بعد الانتهاء من كل المعالجات المحاسبية الخمسة والخاص برأي مراقب الحسابات) إلى مدى تعبير مكونات

^١ ماعدا السؤال الأول في المعالجات من الثانية حتى الخامسة. حيث لم تتضمن الحالة الأولى على السؤال الأول لأنه يعتمد على المقارنة بين معالجة حالية ومعالجة سابقة.

المعالجة المحاسبية من اعتراف وقياس مبدئي، واعتراف وقياس لاحق، وافصح عن جوهر عقد التأجير التمويلي وذلك لاختبار فرض البحث وذلك بصورة مباشرة. وللتأكد والتعرف تفصيلاً على مستوى المصدقية من خلال الخصائص الفرعية لخاصية التعبير بصدق قُسمت الأسئلة العشرين المتبقية كما يلي: ٧ أسئلة لاختبار مدى وجود تباين جوهري في مستوى اكتمال عناصر العقد التمويلي للمعالجات المحاسبية الحالية والمقترحة، و٥ أسئلة لاختبار مدى وجود تباين جوهري في مستوى حياد عناصر العقد التمويلي للمعالجات المحاسبية الحالية والمقترحة. وأخيراً، ٨ أسئلة لاختبار مدى وجود تباين جوهري في مستوى خطأ عناصر العقد التمويلي للمعالجات المحاسبية الحالية والمقترحة. وقد تم احتساب قيمة مجمعة للخصائص الفرعية الثلاثة مجتمعة (الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء) لكل معالجة محاسبية لتعبر عن خاصية التعبير الصادق لاختبار الفروض الفرعية للبحث ولتدعيم نتيجة اختبار فرض البحث.

٣-٣- قياس متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات الدراسة في خاصية المصدقية (التعبير الصادق) وخصائصها الفرعية الثلاثة وهي الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء. **المصدقية:** وتقاس مصداقية المعالجة المحاسبية بدرجة الاتفاق في ادراك أصحاب المصالح حول مستوى اكتمال عناصر المعالجة المحاسبية وحيادها وخلوها من الخطأ. وقد تم تقسيم درجة الاتفاق وفقاً لمقياس Lickert (من ١ إلى ٥) . وهو ما يمكن أيضاً من اختبار الفروض الثلاثة الفرعية لفرض البحث.

وبالنسبة للخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق فقد تم قياسها كما يلي:

الاكتمال: ويقاس بدرجة الاتفاق في إدراك أصحاب المصالح حول مستوى اكتمال عناصر المعالجة المحاسبية عند استخدام المعلومات المدرجة بالعقد عند الاعتراف المبدئي واللاحق وحين الافصاح عنها. بالإضافة إلى اشتغال المعالجة على تفسيرات للحقائق الهامة حول نوعية وطبيعة العناصر محل المعالجة المحاسبية والعوامل والظروف التي قد تؤثر على طبيعتها وجودتها، والأسلوب المستخدم لتحديد التوصيف التقييمي لها (IASB, 2010, QC13; SFAC No.8, 2010, QC13; Lee et al. 2002). وقد تم تجميع كافة المعلومات من المعالجات المحاسبية الخمس في عمليات الاعتراف والقياس فضلاً عن الافصاح عنها في القوائم المالية للمؤجر.

الحياد: ويقاس بمدى إدراك أصحاب المصالح حول موضوعية المعالجة المحاسبية في تقديم كلا من الأحداث الإيجابية والأحداث السلبية (Agyei-Mensah, 2013; Cheung et al., 2010; van Beest et al., 2009; Cohen et al., 2004; Razaee, 2003; Sloan, 2001; Jonas and Blanchet, 2000; McMullen, 1996; Beasley, 1996).

الخلو من الأخطاء: ويقاس بمدى إدراك أصحاب المصالح لدقة أسس القياس والافصاح عن طرق التقدير بوضوح وبطريقة يعتمد عليها لكل معالجة محاسبية (Lee et al. 2013; Zhao, 2013; Agyei-Mensah, 2013; van Beest et al., 2009; Maines and Wahlen; 2006; Jonas and Blanchet, 2000).

كما تم استخدام درجة الاتفاق في ادراك أصحاب المصالح حول مدى تعبير المعالجة المحاسبية عن جوهر نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر، ودرجة الاتفاق في ادراك أصحاب المصالح حول رأي مراقب الحاسبات عن مدى تعبير المعالجة المحاسبية بصدق وعدالة في كل جوانبها عن نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر كمؤشرين إضافيين لتدعيم نتيجة التجربة.

٣-٤- التصميم التجريبي المستخدم واجراءات التجربة:

تهدف الدراسة التجريبية إلى اختبار فروض البحث، من خلال استخدام التصميم التجريبي (٣×٥) والذي يعتمد على خمس معالجات محاسبية، وتقسيم خاصية التعبير الصادق إلى ثلاث خصائص فرعية وهي الاكتمال والخلو من الأخطاء والحياد. ومن ثم تحتوى التجربة على ٥ مجموعات رئيسية للمقارنة، وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية، ويمكن تصويرها كما في الشكل التالي:

التعبير الصادق			المتغير التابع
الخلو من الأخطاء	الحياد	الاكتمال	المتغير المستقل
(٣/١)	(٢/١)	(١/١)	المعالجة المحاسبية وفقاً لكل من المعيار الأمريكي رقم ١٣ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧
(٣/٢)	(٢/٢)	(١/٢)	المعالجة المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٠
(٣/٣)	(٢/٣)	(١/٣)	المعالجة المحاسبية الخاصة بمنهج عدم الاعتراف (ED,2010)
(٣/٤)	(٢/٤)	(١/٤)	المعالجة المحاسبية الخاصة بمنهج التزام الأداء (ED,2010)
(٣/٥)	(٢/٥)	(١/٥)	المعالجة المحاسبية الخاصة بالنوع (أ) (ED, 2013)
↓ الفرض الفرعي الثالث	↓ الفرض الفرعي الثاني	↓ الفرض الفرعي الأول	

وكما يبين الشكل السابق تعبر مجموعات المقارنة عما يلي:
المجموعة الأولى: المعالجة المحاسبية وفقاً لكل من المعيار الأمريكي رقم ١٣ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ والتعبير الصادق. والتي تنقسم بدورها إلى ٣ مجموعات فرعية بحسب الخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق.
المجموعة الثانية: المعالجة المحاسبية وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٠ والتعبير الصادق. والتي تنقسم بدورها إلى ٣ مجموعات فرعية بحسب الخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق.
المجموعة الثالثة: المعالجة المحاسبية الخاصة بمنهج عدم الاعتراف والمقترحة وفقاً للمسودة التوضيحية الأولى لسنة ٢٠١٠/ والتعبير الصادق. والتي تنقسم بدورها إلى ٣ مجموعات فرعية بحسب الخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق.

المجموعة الرابعة: المعالجة المحاسبية الخاصة بمنهج التزام الأداء والمقترحة وفقاً للمسودة التوضيحية الأولى لسنة ٢٠١٠ / والتعبير الصادق. والتي تنقسم بدورها إلى ٣ مجموعات فرعية بحسب الخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق. وأخيراً، المجموعة الخامسة: المعالجة المحاسبية الخاصة بالنوع (أ) والمقترحة وفقاً للمسودة التوضيحية المنقحة لسنة ٢٠١٣ / والتعبير الصادق. والتي تنقسم بدورها إلى ٣ مجموعات فرعية بحسب الخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق. وسوف يتم إجراء مقارنة بين المجموعات الخمس السابقة لبيان مستوى التباين في مصداقية المعالجات المحاسبية مقاسة بمكوناتها الفرعية الثلاثة، ومن ثم اختبار الفروض الفرعية للبحث.

٣-٥- الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل بيانات الدراسة:

تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحقيق الهدف من البحث والاجابة على تساؤلاته. وقد تنوعت تلك الأساليب من إحصاءات وصفية لمتغيرات البحث، واختبارات لا معلمية تتناسب مع نوعية البيانات الرتبية ranked لقياس الصلاحية الداخلية والثبات لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار كروسكال- والز Kruskal- Wallis Test^(١) لاختبار فرض البحث وفرضه الفرعية. كما استخدم اختبار مان ويتنى Mann-Whitney Test لتحديد أى من المقارنات الثنائية بين كل معالجتين هو السبب في الفرق المعنويه.

٣-٦- نتائج التحليل الإحصائي:

يستعرض هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي والخاصة باختبار الصلاحية والثبات، والتحليلات الوصفية، وأخيراً اختبار فرض البحث الرئيسي وفروضه الفرعية. ٣-٦-١- اختبار الصلاحية والثبات^(٢):

يعد اختبار المقاييس المستخدمة لمتغيرات الدراسة من حيث الصلاحية والثبات خطوة هامة لتجنب خطأ القياس في التجربة الميدانية. وقد تم الاختبار كما يلي: ٣-٦-١-١- اختبار الصلاحية لمقاييس متغيرات الدراسة:

تم اختبار الصلاحية الداخلية من حيث صلاحية المحتوى، وصلاحية التقارب Convergent validity، وصلاحية التمايز Discriminant validity. بالنسبة لصلاحية المحتوى فقد تم توزيع القائمة بمعالجاتها الخمس على أساتذة متخصصين في علم المحاسبة المالية والمراجعة ولاقت قبولا من حيث الشكل والمحتوى^(٣) في قياس خاصية التعبير الصادق وفروعها المتمثلة في الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء. وقد تم التأكد من صلاحية التقارب من خلال استخدام قيمة AVE^(٤) لكل معالجة محاسبية كما هو موضح في الجدول رقم (١). ويتضح أن قيمة AVE لكل المتغيرات تعدت ٠,٥، مما يعني أن عناصر قياس كل متغير مترابطة فيما بينها للتعبير عن المتغير المراد قياسه وذلك لكل معالجة محاسبية. وأخيراً ثبتت صلاحية التمايز، حيث تم اختبارها بمقارنة

١ يستخدم اختبار كروسكال- والز لاختبار تطابق توزيعات أكثر من معالجتين مستقلتين، وينص فرض العدم على عدم وجود فرق بين المعالجات، بينما ينص الفرض البديل على وجود اختلاف بين المعالجات.

٢ تم استخدام SmartPLS 3

٣ تم استبعاد ثلاثة أسئلة فقط خاصة بإضافة خاصية التحقق للتمييز بينها وبين خاصية التعبير الصادق.

٤ Average Variance Extracted

الجذر التربيعي لقيمة AVE بمعامل الارتباط لكل متغير لكل معالجة محاسبية، وأن الارتباط بين المتغيرات كان أصغر من الجذر التربيعي لقيمة AVE لكل متغير كما يتضح من الجدول رقم (١). كما يبين الجدول رقم (٢) الصلاحية الداخلية لخاصية التعبير الصادق بعد تجميع مكوناتها الثلاثة معاً.

٣-٦-١-٢- اختبار الثبات لمقاييس متغيرات الدراسة:

تم استخدام Cronbach's alpha لاختبار الثبات لمقاييس المتغير الذي يتكون من عناصر متعددة. ويبين الجدول رقم (١) أن قيمة معامل Cronbach's alpha لمتغيرات البحث أعلى من ٠,٧. وذلك لكل معالجة محاسبية. كما تم استخدام Composite reliability لقياس الثبات العام. ويبين الجدول رقم (١) أن قيمة معامل Composite reliability لكل المتغيرات أعلى من ٠,٧. كما يبين الجدول رقم (٢) اختبار الثبات لخاصية التعبير الصادق بعد تجميع مكوناتها الثلاثة معاً. وتضمن نتائج الثبات أن إجراءات القياس كانت دقيقة إلى حد كبير، ومن ثم يمكن الاعتماد على نتائج التجربة. جدول رقم (١) قياس الصلاحية الداخلية والثبات لمتغيرات المعالجات الخمس:

variables	Latent variable correlations					AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
	Substance FAS/IAS	Aud1_Op	Com_1	Neut_1	FER_1				
Substance FAS/IAS	1.00					1.00	1.00	1.00	1.00
Aud1_Op	0.362	1.00				1.00	1.00	1.00	1.00
Com_1	0.764	0.311	1.00			0.552	0.74	0.852	0.892
Neut_1	0.424	0.22	0.51	1.00		0.476	0.69	0.71	0.815
FER_1	0.695	0.541	0.83	0.53	1.00	0.749	0.86	0.952	0.96
variables	Substance EGY	Aud2_Op	Com_2	Neut_2	FER_2	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance EGY	1.00					1.00	1.00	1.00	1.00
Aud2_Op	0.421	1.00				1.00	1.00	1.00	1.00
Com_2	0.82	0.051	1.00			0.63	0.79	0.901	0.922
Neut_2	0.55	0.295	0.67	1.00		0.557	0.74	0.799	0.862

FER_2	0.73	0.266	0.85	0.59	1.00	0.75	0.86	0.953	0.96
variables	Substance ED2010 D	Aud3_Op	Com_3	Neut_3	FER_3	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance ED2010_D	1.00					1.00	1.00	1.00	1.00
Aud3_Op	0.409	1.00				1.00	1.00	1.00	1.00
Com_3	0.44	0.571	1.00			0.49	0.7	0.822	0.87
Neut_3	0.333	0.466	0.674	1.00		0.69	0.83	0.887	0.918
FER_3	0.564	0.622	0.819	0.679	1.00	0.74	0.86	0.95	0.958
variables	Substance ED2010 PO	Aud4_Op	Com_4	Neut_4	FER_4	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance ED2010 P	1.00					1.00	1.00	1.00	1.00
Aud4_Op	0.375	1.00				1.00	1.00	1.00	1.00
Com_4	0.734	0.427	1.00			0.59	0.77	0.882	0.909
Neut_4	0.258	0.291	0.75	1.00		0.65	0.81	0.867	0.904
FER_4	0.586	0.524	0.603	0.639	1.00	0.78	0.88	0.959	0.966
variables	Substance ED_2013	Aud5_Op	Com_5	Neut_5	FER_5	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance ED_2013	1.00					1.00	1.00	1.00	1.00
Aud5_Op	0.513	1.00				1.00	1.00	1.00	1.00
Com_5	0.751	0.684	1.00			0.75	0.86	0.944	0.955
Neut_5	0.532	0.768	0.804	1.00		0.78	0.88	0.928	0.946
FER_5	0.72	0.811			1.00	0.87	0.93	0.98	0.983

جدول (٢) قياس الصلاحية الداخلية والثبات لخاصية التعبير الصادق بعد تجميع مكوناتها

Latent variable correlations				AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
variables	Substance FAS/IAS	Aud1_Op	∑Faith_1				
Substance FAS/IAS	1.00			1.00	1.00	1.00	1.00
Aud1_Op	0.362	1.00		1.00	1.00	1.00	1.00
∑Faith_1	0.731	0.41	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
variables	Substance EGY	Aud2_Op	∑Faith_2	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance EGY	1.00			1.00	1.00	1.00	1.00
Aud2_Op	0.421	1.00		1.00	1.00	1.00	1.00
∑Faith_2	0.799	0.593	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
variables	Substance ED2010_D	Aud3_Op	∑Faith_3	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance ED2010_D	1.00			1.00	1.00	1.00	1.00
Aud3_Op	0.409	1.00		1.00	1.00	1.00	1.00
∑Faith_3	0.501	0.608	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
variables	Substance ED_2010_PO	Aud4_Op	∑Faith_4	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance ED_2010 P	1.00			1.00	1.00	1.00	1.00
Aud4_Op	0.375	1.00		1.00	1.00	1.00	1.00
∑Faith_4	0.734	0.446	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
variables	Substance ED_2013	Aud5_Op	∑Faith_5	AVE	√AVE	Cronbach's alpha	Composite reliability
Substance ED_2013	1.00			1.00	1.00	1.00	1.00
Aud5_Op	0.513	1.00		1.00	1.00	1.00	1.00
∑Faith_5	0.728	0.804	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

٣-٦-٢- الاحصاءات الوصفية:

تم استخدام الاحصاءات الوصفية للتعرف على السمات الرئيسية لمتغيرات البحث. ويظهر جدول رقم (٣) المتوسط والانحراف المعياري لكل متغير وذلك لكل معالجة محاسبية. وتبين النتائج أن المعالجة المحاسبية للمسودة التوضيحية المنقحة لسنة ٢٠١٣ النوع (أ) تحظى بأعلى متوسط وانحراف معياري صغير للمصادقية سواء قيست باستخدام خاصية التعبير الصادق المجمعة أو بمدى تعبيرها عن جوهر عقد التأجير التمويلي

للمؤجر، أو من حيث رأي مراقب الحسابات. وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق عينة الدراسة على أن هذه المعالجة تقدم أصدق تعبير عن عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر. ومن ناحية أخرى، تظهر النتائج في جدول رقم (٣) أن المعالجة المحاسبية للمعيار المصري تحظى بأقل متوسط وانحراف معياري صغير نسبياً للمصادقية سواء قيست باستخدام خاصية التعبير الصادق المجمع أو بمدى تعبيرها عن جوهر عقد التأجير التمويلي للمؤجر، أو من حيث رأي مراقب الحسابات، مما يعني اتفاق عينة الدراسة على أن هذه المعالجة لا تعبر بصدق عن جوهر عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر.

أما فيما يتعلق بالتحليلات الوصفية للخصائص الفرعية للمصادقية، فيلاحظ أن المعالجة الخاصة بالمسودة التوضيحية المنقحة لسنة ٢٠١٣ للنوع (أ) كان لها أكبر متوسط مع انحراف معياري صغير نسبياً لكل من خصائص الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء، وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق عينة الدراسة على أن هذه المعالجة تقدم أصدق تعبير عن عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر. بينما كانت المعالجة المحاسبية للمعيار المصري ذات أدنى متوسط وانحراف معياري صغير نسبياً مما يعني اتفاق عينة الدراسة أن هذه المعالجة لا تعبر بصدق عن جوهر عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر.

جدول رقم (٣) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Compl_1	59	8.00	33.00	20.8136	5.84417
Compl_2	59	7.00	32.00	16.5593	5.78724
Compl_3	59	14.00	34.00	22.7288	4.08458
Compl_4	59	13.00	35.00	25.2542	4.69260
Compl_5	59	7.00	35.00	27.9153	6.29529
Neut_1	59	5.00	23.00	12.7627	4.46187
Neut_2	59	5.00	23.00	10.2542	4.00686
Neut_3	59	6.00	25.00	14.1356	5.15102
Neut_4	59	7.00	25.00	17.4915	4.55379
Neut_5	59	6.00	25.00	19.6780	5.49119
Err_1	59	8.00	40.00	23.2203	6.58124
Err_2	59	8.00	38.00	19.6610	6.81431
Err_3	59	16.00	40.00	25.7627	5.51280
Err_4	59	15.00	35.00	27.7966	5.30705
Err_5	59	8.00	40.00	31.4407	7.69297
∑Faithful_1	59	25.00	88.00	56.7966	14.74704
∑Faithful_2	59	20.00	91.00	46.4746	14.94860
∑Faithful_3	59	36.00	97.00	62.6271	13.27936

ΣFaithful_4	59	47.00	93.00	70.5424	12.79591
ΣFaithful_5	59	21.00	100.00	79.0339	18.32745
Substance FASBandIASB	59	1	5	2.92	.857
Substance EGYTIAN	59	1	5	2.44	1.164
Substance ED 2010- Derecognition	59	1	5	2.97	1.144
Substance ED 2010- Performance	59	1	5	3.71	.929
Substance ED 2013 Type A	59	1	5	4.15	.906
Au_1	59	1	5	3.61	1.114
Au_2	59	1	5	3.31	.951
Au_3	59	2	5	3.90	.803
Au_4	59	2	5	4.05	.680
Au_5	59	2	5	4.36	.846
Valid N (listwise)	59				

٣-٦-٣- نتائج اختبار فروض البحث:

تم اختبار فرض البحث والفروض الفرعية له باستخدام اختبار Kruskal- Wallis Test كما يلي:

٣-٦-٣-١- اختبار فرض البحث الرئيسي وهو: يوجد تباين جوهري في مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي.

باستخدام جميع الخصائص الثلاثة الفرعية لخاصية المصدقية كمقياس لها، فإن نتائج اختبار كروسكال- والز في جدول (٤) تشير إلى معنويته ومن ثم قبول فرض البحث بأن هناك تباين جوهري في مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي. ويتضح من جدول (٥) أن أعلى تلك المعالجات في ترتيبها هي المعالجة الخامسة والخاصة بالمسودة التوضيحية المقترحة لسنة ٢٠١٣.

جدول (٥)			
Ranks			
	factor	N	Mean Rank
ΣFaithful I	1	59	119.57
	2	59	71.50
	3	59	147.19
	4	59	184.56
	5	59	217.18
	Total	295	

جدول (٤)	
Test Statistics ^{a,b}	
	ΣFaithful
Chi-Square	103.720
df	4
Asymp. Sig.	.000
a. Kruskal Wallis Test	
b. Grouping Variable:	
factor	

وباستخدام اختبار مان ويتنى Mann-Whitney Test لتحديد أى من المقارنات الثنائية بين كل معالجتين هو السبب فى الفروق المعنوية. تم إجراء الاختبار لعشر مقارنات اتضح منها معنوية جميع المقارنات الثنائية، وهذا يؤكد التباين الجوهري في مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي.

٣-٦-٣-٢- اختبار الفرض الفرعي الأول: يوجد تباين جوهري في مستوى اكمال عناصر العقد التمويلي للمعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة.

تشير نتيجة اختبار كروسكال- والز في جدول رقم (٦) إلى معنويته ومن ثم قبول فرض البحث بأن هناك تبايناً جوهرياً في مستوى اكمال عناصر العقد التمويلي لدى المؤجر بين المعالجات المحاسبية سواء المطبقة أو المقترحة، ويتضح من جدول (٧) أن أعلى تلك المعالجات في ترتيبها هي المعالجة الخامسة والخاصة بالمسودة التوضيحية المقترحة لسنة ٢٠١٣.

جدول (٧)			
Ranks			
	factor	N	Mean Rank
Complete	1	59	123.82
	2	59	71.90
	3	59	147.54
	4	59	184.08
	5	59	212.66
	Total	295	

جدول (٦)	
Test Statistics ^{a,b}	
	Complete
Chi-Square	96.445
df	4
Asymp. Sig.	.000
a. Kruskal Wallis Test	
b. Grouping Variable: factor	

وباستخدام اختبار مان ويتنى Mann-Whitney Test لتحديد أى من المقارنات الثنائية بين كل معالجتين هو السبب فى الفروق المعنوية. تم إجراء الاختبار لعشر مقارنات اتضح منها معنوية جميع المقارنات الثنائية ما عدا المقارنة بين المعالجة الأولى (المعالجة الخاصة بالمعيار الأمريكي والدولي) والثالثة (المعالجة الخاصة بمنهج عدم الاعتراف (ED, 2010). حيث تظهر قيمة مستوى المعنوية المحسوبه Asymp. Sig. = 0.071 وهى أكبر من 0.025. وهذا يعني أن أفراد العينة من أصحاب المصالح يرون أنه لا فرق بين هاتين المعالجتين من حيث مستوى اكمال عناصر العقد التمويلي.

٣-٧-٣-٤- اختبار الفرض الفرعي الثاني: يوجد تباين جوهري في مستوى حياذ المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي.

تشير نتيجة اختبار كروسكال- والز في جدول رقم (٨) إلى معنويته ومن ثم قبول فرض البحث بأن هناك تبايناً جوهرياً في مستوى حياذ المعالجات المحاسبية سواء المطبقة أو المقترحة لعقد التأجير التمويلي ، ويتضح من جدول (٩) أن أعلى تلك المعالجات في ترتيبها هي المعالجة الخامسة والخاصة بالمسودة التوضيحية المقترحة لسنة ٢٠١٣.

جدول (٩)			
Ranks			
	factor	N	Mean Rank
Neutrality	1	59	118.12
	2	59	79.42
	3	59	137.98
	4	59	189.14
	5	59	215.35
	Total	295	

جدول (٨)	
Test Statistics ^{a,b}	
	Neutrality
Chi-Square	96.991
df	4
Asymp. Sig.	.000
a. Kruskal Wallis Test	
b. Grouping Variable: factor	

وباستخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test لتحديد أى من المقارنات الثنائية بين كل معالجتين هو السبب في الفروق المعنوية. تم إجراء الاختبار لعشر مقارنات اتضح منها معنوية جميع المقارنات الثنائية ما عدا المقارنة بين المعالجة الأولى (المعالجة الخاصة بالمعيار الأمريكي والدولي) والثالثة (المعالجة الخاصة بمنهج عدم الاعتراف (ED, 2010). حيث تظهر قيمة مستوى المعنوية المحسوبة $Asymp. Sig. = 0.129$ وهي أكبر من 0.025 . وهذا يعني أن أفراد العينة من أصحاب المصالح يرون أنه لا فرق بين هاتين المعالجتين من حيث مستوى حياد المعالجة عن العقد التمويلي.

٣-٧-٣-٤- اختبار الفرض الفرعي الثالث: يوجد تباين جوهري في مستوى خطأ المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي
تشير نتيجة اختبار كروسكال- والز في جدول رقم (١٠) إلى معنويته ومن ثم قبول فرض البحث بأن هناك تبايناً جوهرياً في مستوى خطأ المعالجات المحاسبية سواء المطبقة أو المقترحة لعقد التأجير التمويلي ، ويتضح من جدول (١١) أن أعلى تلك المعالجات في ترتيبها هي المعالجة الخامسة والخاصة بالمسودة التوضيحية المقترحة لسنة ٢٠١٣.

جدول (١١)			
Ranks			
	factor	N	Mean Rank
Fr_Error	1	59	119.90
	2	59	84.28
	3	59	149.32
	4	59	176.95
	5	59	209.55
	Total	295	

جدول (١٠)	
Test Statistics ^{a,b}	
	Fr_Error
Chi-Square	78.197
df	4
Asymp. Sig.	.000
a. Kruskal Wallis Test	
b. Grouping Variable: factor	

وباستخدام اختبار مان ويتنى Mann-Whitney Test لتحديد أى من المقارنات الثنائية بين كل معالجتين هو السبب فى الفروق المعنوية. تم إجراء الاختبار لعشر مقارنات اتضح منها معنوية جميع المقارنات الثنائية، وهذا يؤكد التباين الجوهرى فى مستوى خطأ المعالجات المحاسبية المطبقة والمقترحة لعقد التأجير التمويلي.

تدعيم نتائج التجربة:

تم استخدام مقياسين إضافيين لتدعيم نتيجة التجربة: الأول هو درجة الاتفاق فى ادراك أصحاب المصالح حول مدى تعبير المعالجة المحاسبية عن جوهر نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر، وتشير نتيجة اختبار كروسكال- والز فى جدول (١٢) إلى معنويته، ومن ثم قبول فرض البحث بأن هناك اختلافاً جوهرياً بين المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر سواء المطبقة أو المقترحة، وأن هذا الاختلاف يدركه أصحاب المصالح ويتضح من جدول (١٣) أن أعلى تلك المعالجات فى ترتيبها هي المعالجة الخامسة والخاصة بالمسودة التوضيحية المقترحة لسنة ٢٠١٣.

جدول (١٣)			
Ranks			
factor		N	Mean Rank
Substance	1	59	122.15
	2	59	94.26
Acc_Treat	3	59	127.33
	4	59	182.41
	5	59	213.85
Total		295	

وباستخدام
اختبار

جدول (١٢)	
Test Statistics ^{a,b}	
	Acc_Treat
Chi-Square	82.075
df	4
Asymp. Sig.	.000
a. Kruskal Wallis Test	
b. Grouping Variable:	
factor	

مان ويتنى Mann-Whitney Test لتحديد أى من المقارنات الثنائية بين كل معالجتين هو السبب فى الفروق المعنوية. تم إجراء الاختبار لعشر مقارنات اتضح منها معنوية جميع المقارنات الثنائية ما عدا المقارنة بين المعالجة الأولى (المعالجة الخاصة بالمعيار الأمريكي والدولي) والمعالجة الثالثة (المعالجة الخاصة بمنهج عدم الاعتراف (ED, 2010)). وهذا يعني أن أفراد العينة من أصحاب المصالح يرون أنه لا فرق بين هاتين المعالجتين من حيث تعبيرهما عن جوهر نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر.

أما المقياس الثانى المستخدم لتأكيد نتيجة الدراسة التجريبية فيتمثل فى درجة الاتفاق فى ادراك أصحاب المصالح حول رأي مراقب الحسابات عن مدى تعبير المعالجة المحاسبية بصدق وعدالة فى كل جوانبها عن نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر. وتشير نتيجة اختبار كروسكال- والز فى جدول (١٤) إلى معنويته ومن ثم قبول فرض البحث بأن هناك اختلافاً فى مصداقية المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر سواء المطبقة أو المقترحة، مقياسه بالتوافق حول رأي المراجع عن مدى تعبير المعالجة المحاسبية بصدق

وعدالة في كل جوانبها عن نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر، وأن هذا الاختلاف يدركه أصحاب المصالح ويتضح من جدول (١٥) أن أعلى تلك المعالجات في ترتيبها هي المعالجة الخامسة والخاصة بالمسودة التوضيحية المقترحة لسنة ٢٠١٣.

جدول (١٥)				جدول (١٤)	
Ranks				Test Statistics ^{a,b}	
	factor	N	Mean Rank		Audit_Repo
Audit_Repo	1	59	132.81	Chi-Square	43.689
	2	59	100.73	df	4
	3	59	149.08	Asymp. Sig.	.000
	4	59	163.13	a. Kruskal Wallis Test	
	5	59	194.25	b. Grouping Variable:	
	Total	295		factor	

وباستخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test لتحديد أى من المقارنات الثنائية بين كل معالجتين هو السبب في الفروق المعنوية. تم إجراء الاختبار لعشر مقارنات اتضح منها معنوية جميع المقارنات الثنائية ما عدا المقارنة بين المعالجة الأولى (المعالجة الخاصة بالمعيار الأمريكي والدولي) والثالثة (المعالجة الخاصة بمنهج عدم الاعتراف (ED, 2010). وهذا يعني أن أفراد العينة من أصحاب المصالح يرون أنه لا فرق بين هاتين المعالجتين عند إبداء الرأي حول عن مدى تعبير المعالجة المحاسبية بصدق وعدالة في كل جوانبها عن نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر .

٤- النتائج والتوصيات:

أثار البحث مشكلة اختلاف المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى المؤجر، والتي دعت كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة المالية الدولي لإصدار مسودتين توضيحتين تمهيداً لإصدار معيار جديد لعقود التأجير. وكان الانتقاد الرئيسي الموجه للمعالجات المحاسبية الحالية هو فشلها في مقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية؛ وذلك لأنها لا تعبر بصدق عن عمليات التأجير (IASB, 2013d). ومن هنا تبلورت مشكلة البحث في محاولة اختبار مدى تباين مصداقية المعالجات المحاسبية لعقدالتأجير التمويلي. وترجع أهمية البحث إلى مساهمته في تقديم مقياساً لخاصية التعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية اعتماداً على الإطار المفاهيمي المشترك (IASB, 2008). وذلك على اعتبار أن جودة التقارير المالية تقاس بمدى استيفائها لخصائصها النوعية ومنها خاصية التعبير بصدق كخاصية رئيسية. وللتحقق من مشكلة البحث والاجابة على تساؤلاته، تم تحليل المعالجات المحاسبية المطبقة بالفعل (المعيار الأمريكي والمعيار الدولي والمعيار المصري)، بالإضافة إلى تحليل المعالجات المحاسبية المقترحة من المسودتين التوضيحتين. وقد تلا هذا التحليل للمعالجات

المحاسبية تناول مفهوم المصدقية كخاصية نوعية رئيسية ومكوناتها الثلاثة من اكتمال وحياد وخلو من الأخطاء ومحاولة استنباط مقاييس لها رجوعاً لبعض الدراسات السابقة المحاسبية والسلوكية في هذا المجال حتى تم اشتقاق فروض الدراسة والتي تم اختبارها من خلال دراسة تجريبية على عينة من أصحاب المصالح تتميز بالخبرة المهنية والعلمية لإبداء الرأي في المعالجات المحاسبية المختلفة ومدى تباين مصداقيتها. وقد تم التحقق من الصلاحية الداخلية والثبات لقياس متغيرات البحث.

وجاءت نتيجة اختبار فروض الدراسة مؤكدة لهذا التباين سواء من حيث الاكتمال أو الحياد أو الخلو من الأخطاء، مع اتفاق ملحوظ على ارتفاع مستوى مصداقية المعالجة المحاسبية للمسودة الأخيرة المنقحة لسنة ٢٠١٣ النوع (أ). وقد دعمت الباحثة التجربة باستخدام مقاييسين للمصدقية استنباطاً من مدلولها وهما مدى تعبير المعالجة المحاسبية عن جوهر عقد التأجير التمويلي لدى المؤجر ، ورأي مراقب الحسابات في مدى تعبير المعالجة المحاسبية بصدق وعدالة عن هذا العقد. وجاءت نتيجة المقاييسين داعمة لنتيجة التجربة، بالإضافة إلى اتفاق عينة البحث على تقارب المعالجة المحاسبية للمعيار الأمريكي والدولي مع المعالجة المحاسبية للمسودة التوضيحية لسنة ٢٠١٠ وفقاً لمنهج عدم الاعتراف من حيث اكتمال عناصر المعالجة وحيادها والتعبير عن جوهر العقد ورأي مراقب الحسابات. ومن استعراض المعالجتين من حيث الاعتراف والقياس المبدئي واللاحق وما يستتبعهما من إفصاح، يتضح اختلافاً كبيراً بينهم. مما يشير إلا أن هناك سبباً آخر لاتفاق رأي عينة البحث. لذا توصي الباحثة بإجراء بحوث مستقبلية تتعلق بتأثير اختلاف مستوى الكفاءة المهنية كمتغير وسيط في عملية إبداء الرأي. كما توصي الباحثة بإجراء بحوث حول كل من المعالجة المحاسبية المقترحة لسنة ٢٠١٣ عن النوع (ب) والتي تخرج عن نطاق البحث نظراً لنهجها المعالجة الخاصة بالعقود التشغيلية، وكذلك قياس مستوى مصداقية عقد التأجير التمويلي لدى المستأجر. وأخيراً، اعتمدت الدراسة على عينة تحكمية صغيرة الحجم نسبياً ولذا يوصى بعمل أبحاث مستقبلية على عينة أكبر حتى يمكن تعميم نتائجها للاستفادة منها في تقدير جودة التقارير المالية.

المراجع العربية:

وزارة الاستثمار. ٢٠٠٦. المعايير المحاسبية المصرية – معيار المحاسبة رقم ٢٠، " القواعد المعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى".

References

- Abdel-khalik, A.R., 1981. The economic effects on lessees of FASB Statement No. 13, Accounting for Leases. Stamford, CT: Financial Accounting Standards Board.
- Agyei-Mensah B. 2013. Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 3, (2): 269- 286.
- Alexandera D., and S. Archera. 2003. On Economic Reality, Representational Faithfulness and the 'True and Fair Override'. *Accounting and Business Research* 33, (1): 3-17
- Amiram D., Z. Bozanic and E. Rouen. 2015. Financial Statement Errors: Evidence from the Distributional Properties of Financial Statement Numbers. *Review of Accounting Studies*, fourthcoming.
- Ashton, R.K. 1985. 'Accounting for finance leases: a field test'. *Accounting and Business Research* 15(59): 233-238.
- Barth, M. 2014. Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts. *Accounting Horizons* 28 (2): 331-352.
- Bauman, M. P., and R. N. Francis. 2011. Issues in lessor accounting: The forgotten half of lease accounting. *Accounting Horizons* 25 (2): 247-266.
- Beattie, V. A., K. Edwards, and A. Goodacre. 1998. The Impact of Constructive Operating Lease Capitalisation on Key Accounting Ratios. *Accounting and Business Research* 28(4): 233-254.

- Bell, J. T. and J. Thomas. 2013. Tax benefits of leasing. *Economics Letters* 120 (2): 338-341.
- Biondi, Y., R. J. Bloomfield, J. C. Glover, K. Jamal, J. A. Ohlson, S. H. Penman, E. Tsujiyama and T. J. Wilks. 2011. A perspective on the joint IASB/FASB exposure draft on accounting for leases. *Accounting Horizons* (December): 861-871.
- Boatsman, J., and X. Dong. 2011. Equity value implications of lease accounting. *Accounting Horizons* 25 (1) (March): 1-16.
- Cheung, E., E. Evans and S. Wright. 2010. An Historical Review of Quality in Financial Reporting in Australia. *Pacific Accounting Review* 22 (2):147 – 169.
- Cotton, B., D. Schneider and M. McCarthy . 2013 Capitalisation of Operating Leases and Credit Ratings, *Journal of Applied Research in Accounting and Finance (JARAF)* 8 (1): June
- Damodaran, A. 2009. Leases, Debt and Value. *Journal of Applied Research in Accounting and Finance (JARAF)* 4 (1): 3-29.
- Henderson, D., and P.O'Brien. 2012. Principles, Rules, Bright Lines and Transaction Structuring: A Cross-Regime Study of Lessees. CAAA Annual Conference.
- Dechow, P. and I. Dichev. 2002. The quality of accruals and earnings: the role of accrual estimation errors. *The Accounting Review* 77 (Supplement), 35–59.
- Dechow, P., W. Ge and C. Schrand. 2010. Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. Working paper.
- Durtschi, C., W. Hillison, and C. Pacini. 2004. The Effective Use of Benford's Law to Assist in the Detecting of Fraud in Accounting Data. *Journal of Forensic Accounting* V: 17-34.

- Eades, K., and F. Marston. 2002. Incentives for Leasing: Evidence from the Largest U.S. Lessees and Lessors. Darden Business School Working Paper No. 04-03.
- El-Gazzar, S. M. 1993. Stock Market Effects of the Closeness to Debt Covenant Restrictions Resulting from Capitalization of Leases. *The Accounting Review* 68(2): 258-272.
- Equipment Leasing and Finance Foundation. 2011. Economic Impacts of the Proposed Changes to Lease Accounting Standards (December). Available at: <http://www.leasefoundation.org/IndRsrcs/MO/LseAcctg/EcoImpactFINAL.pdf>
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1976. *Accounting for Leases. Statement of Financial Accounting Standards No. 13*. Norwalk, CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2009. *In Discussion Paper, Leases: Preliminary Views*. Norwalk, CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010a. *Exposure Draft, Leases (Topic 840)*. Norwalk, CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010b. *Conceptual Framework for Financial Reporting Chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8*. Norwalk, CT: FASB. (September).
- Francis, J., R. LaFond, P. Olsson, and K. Schipper. 2005. The Market Pricing of Accruals Quality. *Journal of Accounting and Economics* 39 : 295–327.

- Godfrey, J., M. and S. M. Warren. 1995. Lessee Reactions to Regulation of Accounting for Leases. *Abacus*, 31(2), September: 201-228.
- Goodacre, A. 2001. The Potential Impact of Enforced Lease Capitalisation in the UK Retail Sector. Paper presented at the Financial Reporting and Business Communication Conference, Cardiff University, 5-6 July.
- Hales, W. J., S. Venkataraman, and T. Jeffrey Wilks. 2012. Accounting for Lease Renewal Options: The Informational Effects of Unit of Account Choices. *The Accounting Review* (January) 87 (1): 173-197.
- Hartman, B. S., and H. Sami. 1989. The impact of accounting treatment of leasing contracts on user decision making: A field experiment. *Advances in Accounting* 7: 23-35.
- Hribar, P., D. Collins. 2002. Errors in estimating accruals: implications for empirical research. *Journal of Accounting Research* 40: 105–134.
- Hussey R., and O. Audra. 2010. Proposals to Change Lease Accounting: Evidence from Canada and Malaysia. *Journal of Law and Financial Management* (December) 9 (2): 2-15.
- International Accounting Standards Committee (IASC). 1997. *Statement of International Accounting Standards No. 17, Leases*. London, U.K.: IASB.
- International Accounting Standards Board. 2005. *Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets. Statement of International Accounting Standard. No. 37*. London: IASB
- International Accounting Standards Board and Financial Accounting Standards Board (IASB/FASB). 2007. *Academic Research on Lease Accounting. Memorandum prepared for 15 February 2007*

meeting of Joint International Working Group on Leasing.
London: IASB.

International Accounting Standards Board (IASB). 2008. *Exposure Draft on an improved Conceptual Framework for Financial Reporting: The Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-useful Financial Reporting Information.* London: IASB.

International Accounting Standards Board. 2010a. *The Conceptual Framework For Financial Reporting.* London: IASB.

International Accounting Standards Board. 2010b. *Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors. International Accounting Standard No. 8.* London: IASB.

International Accounting Standards Board. 2010c. International Financial Reporting Standard 9, *Financial Instruments.* London, U.K.: IASB.

International Accounting Standards Board. 2010d. *Leases. Exposure Draft ED/2010/9.* (August) IFRS Foundation Publications Department.

International Accounting Standards Board. 2011a. *IASB Agenda paper 5G / FASB Memorandum 193, Lessor Accounting, Staff paper.* July. London: IASB.

International Accounting Standards Board. 2011b. International Financial Reporting Standard 13, *Fair Value Measurement.* London: IASB.

International Accounting Standards Board. 2013. *A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting.* London: IASB.

- International Accounting Standards Board. 2013a. Exposure Draft ED/2013/6. *Leases*. (May) IFRS Foundation Publications Department.
- International Accounting Standards Board. 2013b. *Leases. Basis for Conclusions*. Exposure Draft ED/2013/6. (May) IFRS Foundation Publications Department.
- International Accounting Standards Board. 2013c. *Leases. Illustrative Examples. Exposure Draft ED/2013/6*. (May) IFRS Foundation Publications Department.
- International Accounting Standards Board. 2013d. *Leases. Snapshot. Exposure Draft ED/2013/6*. (May) IFRS Foundation Publications Department.
- Jonas, G., and J. Blanchet. 2000. Assessing Quality of Financial Reporting. *Accounting Horizons*, 14(3): 353-363.
- Johnson, J. M., R. J. Downen, and C. L. Norton. 1993. An assessment of lessor accounting for residual values. *Accounting Horizons* 7 (3): 55–65.
- Kinserdal H. 2011. Faithful representation: mapping the “truth” in financial statements? Working Paper, Norwegian School of Economics.
- Lee, Y. W., D. Strong, M. Kahn, and R. Wang. 2002, AIMQ: A Methodology for Information Quality Assessment. *Information and management* 40 (2):133- 146.
- Lee, Y., J. He, M. Wu, Y. Li, and C. Chen. 2013, Preparing Statement of Cash Flows from Taoist Perspectives, *Journal of Business and Management* 1 (2) :50-58.
- Ma, W. 2011. Impact on Financial Statements of New Accounting Model for Leases. Honors Scholar Theses. Paper 188, University

of Connecticut,
http://digitalcommons.uconn.edu/srhonors_theses/188

- Maines, L. A., and J. M. Wahlen. 2006. The nature of accounting information reliability: inferences from archival and experimental research. *Accounting Horizons*, 20 (4): 399–425.
- Martino, G. D. 2011. Considerations on the subject of lease accounting. *Advances in Accounting: Incorporating Advances in International Accounting* 27(2): 355-365.
- Metzger, M. B., and D. R. Dalton. 1996. Seeing the elephant: An organizational Perspective on Corporate Moral Agency. *American Business Law Journal* 33 (4): 489-578.
- Monson, D. W. 2001. The Conceptual Framework and Accounting for Leases. *Accounting Horizons* 15 (3): 275-287.
- Nobes, C.W., and C. Stadler, 2014. The Qualitative Characteristics of Financial Information, and Managers' Accounting Decisions: Evidence from IFRS Policy Changes. *Accounting and Business Research* 45 (5). Available at: <http://www.ifrs.org/IFRS-Research/2014/Pages/qualitative-characteristics-of-financial-information-and-managers-accounting-decisions.aspx>
- Australian Accounting Standards Board. 1990. *Qualitative Characteristics of Financial Information. Statements of Accounting Concepts, SAC No. 3.* (AASB).
- Schipper, K., and L. Vincent. 2003. Earnings Quality. *Accounting Horizons* (Supplement) 17: 97-110
- Seay, S. and Woods J. 2011. The economic impact of FASB's proposed new lease accounting standard. *Journal of Finance and Accountancy* (December) 8.

- Sekaran, U. 2003. *Research methods for business: A skill building approach* (4th ed.). New York: John Wiley and Sons, Inc.
- Shapiro, B. 1997. Objectivity, Relativism and Truth in External Financial Reporting: What's Really at Stake in the Disputes? *Accounting Organizations and Society* 22 (2):165-185.
- Van Beest, F., Braam, G. and Boelens, S., 2009. Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics. Radboud University Nijmegen, Working Paper.
- Wüstemann, S. 2011. Does Faithful Representation Mean Reliability? Working Paper. Goethe University Frankfurt am Main. Version 4.0, 24 (April).
- Zhao, L. 2013. Does the Presentation Format of the Statement of Cash Flows Affect Analysts' Cash Flow Forecast, *The Journal of International Management Studies* 8 (2):

ملحق (١)

الأستاذ الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو من سعادتكم التكرم بالمساعدة على مليء هذه الاستثمارة والتي تعد جزء
مهماً لاستكمال بحثي بعنوان:

اختبار مدى تباين مستوى مصداقية المعالجات المحاسبية لعقد التأجير التمويلي لدى
المؤجر- دراسة تجريبية.

حيث أن قيامكم بملء هذه الاستثمارة سيساعد على تأكيد صلاحية نتائج البحث، وبالرغم من
أن ملء هذه الاستثمارة أمر تطوعي فإنني أقدر لكم تعاونكم لإنجاح هذا البحث، هذا مع
ملاحظة أن الإطلاع على المعلومات الواردة في هذه الاستثمارة سوف يقتصر على البحث
فقط .

أشكر لكم حسن تعاونكم ...

الباحثة

د. نشوى شاکر علي رجب

توافر لسيادتكم بيانات عقد الايجار التالي، ويتبعه معالجات محاسبية متنوعة في دفاتر المؤجر فقط. ويرجي من سيادتكم ابداء وجهة نظركم في كل معالجة محاسبية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية لكل معالجة.

تم إبرام عقد إيجار آلة لمدة ٣ سنوات وتبلغ المدفوعات السنوية ٢٤٠٠ جنيه في نهاية كل سنة. في تاريخ بداية العقد، وتبلغ القيمة الدفترية ٧٥٠٠ جنيه، والقيمة العادلة للآلة ١٠٠٠٠ جنيه قدرت القيمة المتبقية بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه بعد نهاية السنوات الثلاثة وقد وافق المستأجر على ضمان هذه القيمة. ويبلغ العمر الانتاجي للآلة ٤ سنوات. ولا ينتوي المستأجر مد فترة العقد كما لا ينتوي ممارسة خيار الشراء ومن ثم تحدد عمر العقد ب ٣ سنوات. وقد أوفى المؤجر بكل التزاماته التعاقدية كما تمكن المؤجر من التنبؤ بمقدرة المستأجر على الوفاء بالالتزامات المترتبة على عقد الايجار بدرجة معقولة من الدقة. ويقدر المعدل الضمني للمؤجر ب ٦,٨٧% (هو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية لمدفوعات الايجار والقيمة المقدرة للآلة في نهاية فترة العقد تساوي القيمة العادلة للآلة في بداية العقد).

وبعد نهاية السنة الأولى، حدث تدهور في المقدرة الائتمانية للمستأجر، وبترتب على ذلك استرداد الآلة في بداية السنة الثانية. وقد قدر المؤجر أنه سيتمكن من بيع الآلة بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه.

المعالجة المحاسبية الأولى:

قيود اليومية	
بداية العقد	١١٧٠٠ من ح/ عملاء الايجار (٣ × ٢٤٠٠) + ٤٥٠٠ إلى مذكورين ١٠٠٠٠ ح/ الآلة ١٧٠٠ ح/ إيراد فوائد مؤجلة
في نهاية السنة الأولى (القياس اللاحق)	٢٤٠٠ من ح/ النقدية ٢٤٠٠ إلى ح/ عملاء الايجار ----- ٤٣٤ ح/ إيراد فوائد مؤجلة ٤٣٤ إلى ح/ إيراد فوائد (٦.٨٧% × ٦٣١٣)
وبترحيل هذه القيود: يصبح رصيد عملاء الايجار ٩٣٠٠ جنيه (١١٧٠٠ - ٢٤٠٠) يصبح رصيد إيراد فوائد مؤجلة ١٢٦٦ (١٧٠٠ - ٤٣٤) ويستمر المؤجر في المحاسبة بنفس الأسلوب طوال مدة العقد.	

ويظهر التأثير على كلا من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي للسنة السابقة كما يلي:

قائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى	
٩٣٠٠ (١٢٦٦)	عملاء الايجار إيراد فوائد مؤجلة
قائمة الدخل عن السنة الأولى	
٤٣٤	دخل الفائدة

الإيضاحات المتممة:

١- تتميز أنشطة التأجير التمويلي للشركة بتكوين قاعدة من العملاء المتميزين في جميع القطاعات المرتقبة وذلك عن طريق دراسات مسبقة عن درجة الجدارة الائتمانية للعميل، وتنفيذ عمليات تأجير تمويلي في قطاعات حيوية متعددة مثل السيارات، النقل والمواصلات، النقل البحري، الخدمات الاستشارية، صناعة الإسمنت، والمؤسسات المالية، والمستشفيات...، وذلك مع أفضل الشركات الرائدة في هذه القطاعات والذين

- يتمتعون بسمعة وملاءة مالية وترتكز أسس تقديم خدمات التأجير التمويلي للشركة على الجودة والخدمة المتميزة والفكر الاحترافي المتطور في التعامل مع العملاء.
- ٢- يصنف العقد كعقد تمويلي نظرا لاستيفائه أن تغطي فترة العقد ٧٥% من أو أكثر من العمر الانتاجي المقدر للأصل، وقد أوفى الشركة بكل التزاماته التعاقدية كما تنبأت بإمكانية التنبؤ بمقدرة المستأجر على الوفاء بالالتزامات المترتبة على عقد الايجار بدرجة معقولة من الدقة
- ٣- قامت الشركة بقياس عملاء الايجار بقيمة إجمالي الاستثمار والذي يتضمن إجمالي القيمة الاجارية التي يتعهد بدفعها المستأجر دورياً خلال فترة العقد والقيمة المتبقية المضمونة من قبل المستأجر أو ما يسمى بالحد الأدنى لمدفوعات الايجار. ويتم استبعاد الأصول المؤجرة بقيمة تعادل صافي الاستثمار هو الفرق بين إجمالي الاستثمار وايراد الفوائد المؤجلة أي إجمالي الاستثمار المخصوم بمعدل الفائدة الضمني. وقد تحدد صافي الاستثمار كما يلي:
- مبلغ ٦٣١٣ جنيه والذي يمثل القيمة الحالية لمبلغ ٢٤٠٠ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٦,٨٧%. بالإضافة إلى قياس القيمة المتبقية المضمونة للأصل بمبلغ ٣٦٨٧ جنيه وهو يمثل القيمة الحالية للمبلغ الذي يتوقع أن تحصل عليه الشركة من الآلة بعد نهاية السنوات الثلاث (القيمة المتبقية المضمونة) وهو ٤٥٠٠ جنيه بمعدل ٦,٨٧%.
- ٤- لا يتم إعادة تقدير القيمة المتبقية المضمونة المستخدمة في تقدير إجمالي الاستثمار دورياً، نظراً لأنها مضمونة من قبل المستأجر.

الأسئلة:

١. هل عبرت المعالجة السابقة عن جوهر عقد الايجار التمويلي؟

لم تعبر تماماً	عبرت بسيط	عبرت إلى حد ما	عبرت بشكل كبير	عبرت تماماً
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٢. هل تم الإفصاح عن كل ما يحتويه العقد؟

لم يتم الإفصاح عن أهم وأكثر بنود العقد	لم تفصح عن كثير من بنود العقد	أفصحت عن بعض بنود العقد	أفصحت عن أغلب بنود العقد	أفصحت عن كل بنود العقد
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٣. هل تشمل المعلومات المفصح عنها على كل ما يلزمك لتقييم طبيعة العقد^(١)؟

لا لم استطع تقييم العقد	لا لم استطع إلى حد كبير	إلى حد ما	اشتملت على أغلب المعلومات اللازمة	اشتملت على كافة المعلومات اللازمة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

^١ تتضمن المعلومات الخاصة بطبيعة عقود الإيجار على سبيل المثال ما يلي: وصفاً عاماً عن الأصول المؤجرة، وأنشطة الإيجار الهامة للمؤجر، والأساس والمدة والشروط التي يتم على أساسها تحديد دفعات الإيجار؛ ومدى وجود ومدد وشروط الخيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار، ومدى وجود ومدد وشروط الخيارات للمستأجر لشراء الأصول المؤجرة.

٤. هل أغفلت المعالجة المحاسبية السابقة التسوية في حساب عملاء الإيجار في نهاية كل سنة مالية؟

أغفلته تماما	أغفلته إلى حد كبير	أغفلته إلى حد ما	لم تغفله إلى حد كبير	لم تغفله تماما
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٥. هل أغفلت المعالجة المحاسبية السابقة القياس الأولي واللاحق للأصل المتبقي؟

أغفلت أهم وأكثر البنود	أغفلت كثير من البنود	أغفلت بعض البنود	استخدمت أغلب البنود	لم تغفل أي بند
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٦. هل أغفلت المعالجة المحاسبية السابقة القياس الأولي واللاحق والقيمة المتبقاة المضمونة أو غير المضمونة المستحقة للمؤجر؟

أغفلت أهم وأكثر البنود	أغفلت كثير من البنود	أغفلت بعض البنود	استخدمت أغلب البنود	لم تغفل أي بند
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٧. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن دخل الإيجار المعترف به^(١)؟

لم يتم الإفصاح	لم يتم الإفصاح إلى حد كبير	تم الإفصاح إلى حد ما	تم الإفصاح إلى حد كبير	تم الإفصاح
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٨. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن المخاطر المرتبطة بكل من المتحصلات من المستأجرين وبالقيم المتبقية من الأصول؟

لم تفصح عن أية معلومات خاصة بالمخاطر	أشارت إلى أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن نوعي المخاطر	أفصحت مع التمييز بين نوعي المخاطر بالإضافة إلى كيفية إدارتها.
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

^١ ويتضمن دخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار ودخل التمويل (إيراد الفائدة). كما قد يتضمن دخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار المتغيرة غير المتضمنة في قياس عملاء الإيجار؛ ودخل الإيجار قصير الأجل، ودخل الإيجار المحتمل المعترف به خلال الفترة.

٩. هل أبرزت المعالجة المحاسبية السابقة تحيزاً لمصلحة الشركة المؤجرة؟

لا يوجد تحيز	يوجد تحيز بسيط	يوجد تحيز إلى حد ما	يوجد تحيز كبير	يوجد تحيز كبير جداً
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

١٠. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن الارتفاع/التدهور في قيمة عملاء الإيجار؟

تمت الإشارة فقط إلى التدهور في الأيضاحات المتممة	أكدت على الارتفاع في القيمة	أكدت على الارتفاع في القيمة، وأشارت لعدم وجود تدهور	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في فترة حدوثه مع تفسير تأثير كل منهما.	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في فترة حدوثه
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

١١. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن التغيير في قيمة الأصل المتبقي؟

تمت الإشارة فقط إلى التدهور في الأيضاحات المتممة	أكدت على الارتفاع في القيمة	أكدت على الارتفاع في القيمة، وأشارت لعدم وجود تدهور	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في فترة حدوثه مع تفسير تأثير كل منهما.	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في فترة حدوثه
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

١٢. هل ميزت المعالجة المحاسبية السابقة بين المخاطر المرتبطة بالمتحصلات من المستأجرين و المخاطر المرتبطة بالقيم المتبقية من الأصول؟

لم تفصح عن أية معلومات خاصة بالمخاطر	أشارت إلى أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن نوعي المخاطر دون تمييز بينهما	أفصحت مع التمييز بين نوعي المخاطر بالإضافة إلى كيفية إدارتها.
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

١٣. هل اهتمت المعالجة المحاسبية السابقة عن التغيير في القيمة المتبقية المضمونة/ غير المضمونة؟

تمت الإشارة فقط إلى الانخفاض في القيمة في الأيضاحات المتممة	أكدت على الارتفاع في القيمة	أكدت على الارتفاع في القيمة، وأشارت لعدم وجود	أوضحت الارتفاع في القيمة، والانخفاض في فترة حدوثه	أوضحت الارتفاع في القيمة، والانخفاض في فترة حدوثه
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

المتنمة	(١)	(٢)	انخفاض في القيمة	(٣)	حدوثه	(٤)	مع تفسير تأثير كل منهما.	(٥)
---------	-----	-----	------------------	-----	-------	-----	--------------------------	-----

١٤. هل قدمت المعالجة المحاسبية السابقة معلومات صحيحة؟

غير صحيحة تماماً	(١)	غير صحيحة إلى حد كبير	(٢)	صحيحة إلى حد ما	(٣)	صحيحة إلى حد كبير	(٤)	صحيحة تماماً	(٥)
------------------	-----	-----------------------	-----	-----------------	-----	-------------------	-----	--------------	-----

١٥. هل تم قياس عملاء الايجار كمياً بطريقة دقيقة في القياس المبدئي؟

غير دقيقة تماماً	(١)	غير دقيقة إلى حد كبير	(٢)	دقيقة إلى حد ما	(٣)	دقيقة إلى حد كبير	(٤)	دقيقة تماماً	(٥)
------------------	-----	-----------------------	-----	-----------------	-----	-------------------	-----	--------------	-----

١٦. هل تم قياس عملاء الايجار كمياً بطريقة دقيقة في القياس اللاحق؟

غير دقيقة تماماً	(١)	غير دقيقة إلى حد كبير	(٢)	دقيقة إلى حد ما	(٣)	دقيقة إلى حد كبير	(٤)	دقيقة تماماً	(٥)
------------------	-----	-----------------------	-----	-----------------	-----	-------------------	-----	--------------	-----

١٧. هل تم قياس القيمة المتبقية كمياً بطريقة دقيقة في القياس المبدئي؟

غير دقيقة تماماً	(١)	غير دقيقة إلى حد كبير	(٢)	دقيقة إلى حد ما	(٣)	دقيقة إلى حد كبير	(٤)	دقيقة تماماً	(٥)
------------------	-----	-----------------------	-----	-----------------	-----	-------------------	-----	--------------	-----

١٨. هل تم قياس القيمة المتبقية كمياً بطريقة دقيقة في القياس اللاحق؟

غير دقيقة تماماً	(١)	غير دقيقة إلى حد كبير	(٢)	دقيقة إلى حد ما	(٣)	دقيقة إلى حد كبير	(٤)	دقيقة تماماً	(٥)
------------------	-----	-----------------------	-----	-----------------	-----	-------------------	-----	--------------	-----

١٩. هل تم الإفصاح عن متحصلات العملاء بطريقة صحيحة؟

غير صحيحة تماماً	(١)	غير صحيحة إلى حد كبير	(٢)	صحيحة إلى حد ما	(٣)	صحيحة إلى حد كبير	(٤)	صحيحة تماماً	(٥)
------------------	-----	-----------------------	-----	-----------------	-----	-------------------	-----	--------------	-----

٢٠. هل تم الإفصاح عن القيمة المتبقية بطريقة صحيحة؟

غير صحيحة تماماً	غير صحيحة إلى حد كبير	صحيحة إلى حد ما	غير صحيحة إلى حد كبير	صحيحة تماماً
(١)	(٤)	(٣)	(٢)	(٥)

٢١. هل قدمت المعالجة معلومات دقيقة؟

غير دقيقة تماماً	غير دقيقة إلى حد كبير	دقيقة إلى حد ما	غير دقيقة إلى حد كبير	دقيقة تماماً
(١)	(٤)	(٣)	(٢)	(٥)

٢٢. اختر تقرير مراقب الحسابات الذي يجب ارفاقه بالتقرير السنوي فيما يتعلق بالمعالجة السابقة في ضوء تعبيرها بصدق وعدالة في كل جوانبها عن نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر.

رأي معاكس	الامتناع عن إبداء الرأي	رأي متحفظ	رأي نظيف مع فقرة توضيحية	رأي نظيف
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

المعالجة المحاسبية الثانية:

قيود اليومية	
-	بداية العقد
<p>في نهاية السنة الأولى (القياس اللاحق)</p> <p>٢٤٠٠ من ح/ النقدية إلى مذكورين</p> <p>٣ ح/ تسوية عقد إيجار</p> <p>٢٣٩٧ ح/ إيرادات عقد الإيجار</p> <p>الإيرادات = (٢٤٠٠ - ١٠٠٠٠) %٦,٨٧ = ٥٢٢ + ١٨٧٥ استهلاك</p> <p>-----</p> <p>١٨٧٥ ح/ مصروف الاستهلاك</p> <p>١٨٧٥ إلى ح/ مجمع الاستهلاك</p> <p>١٨٧٥ = ٤/٧٥٠٠</p>	
ويستمر المؤجر في المحاسبة بنفس الأسلوب طوال مدة العقد. وفي نهاية مدة العقد: ويفرض إختيار المستأجر شراء الأصل فإنه سيقوم بسداد المبلغ المتفق عليه ثمناً لهذا الأصل ويتم استخدام مبلغ رصيد حساب تحت التسوية في إقفال حساب الأصل لدى المؤجر. ويظهر التأثير على كلا من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي للسنة السابقة كما يلي:	
قائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى	
(٣)	- تسوية عقد إيجار ^(١)
قائمة الدخل عن السنة الأولى	
٢٣٩٧	إيرادات عقد الإيجار
(١٨٧٥)	- مصروف الاستهلاك

^١ قد يكون مدين أو دائن

الإيضاحات المتممة:

- ١- يصنف العقد كعقد تمويلي نظرا لاستيفائه أن تغطي فترة العقد ٧٥% من أو أكثر من العمر الانتاجي المقدر للأصل
- ٢- تم إهلاك الأصل وفقاً لعمره الإنتاجي المقدر حسبما جرى عليه العمل عادة وفقاً للعرف وطبيعة المال الذي يجرى إهلاكه.
- ٣- تسجل إيرادات عقد التأجير التمويلي على أساس معدل العائد الناتج من عقد الإيجار مضاعفاً إليه مبلغاً يعادل قسط الإهلاك الدوري. ويجنب الفرق - بالزيادة أو بالنقص حسب الأحوال- بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة والقيمة الإيجارية المستحقة عن نفس الفترة المحاسبية في حساب مستقل مدين أو دائن يتم تسوية رصيده مع صافي القيمة الدفترية للمال المؤجر عن إنتهاء العقد.

الأسئلة:

١. هل اختلفت هذه المعالجة المحاسبية عن المعالجة المحاسبية السابقة لها؟

نعم

لا

إذا كانت الاجابة بنعم: فمن وجهة نظرك، كان هذا الاختلاف من حيث:

الاعتراف المبدئي:

لا يوجد اختلاف (١)	يوجد اختلاف بسيط (٢)	يوجد اختلاف إلى حد ما (٣)	يوجد اختلاف كبير (٤)	يوجد اختلاف جوهرى (٥)
--------------------------	----------------------------	---------------------------------	----------------------------	-----------------------------

القياس اللاحق:

لا يوجد اختلاف (١)	يوجد اختلاف بسيط (٢)	يوجد اختلاف إلى حد ما (٣)	يوجد اختلاف كبير (٤)	يوجد اختلاف جوهرى (٥)
--------------------------	----------------------------	---------------------------------	----------------------------	-----------------------------

الافصاح:

لا يوجد اختلاف (١)	يوجد اختلاف بسيط (٢)	يوجد اختلاف إلى حد ما (٣)	يوجد اختلاف كبير (٤)	يوجد اختلاف جوهرى (٥)
--------------------------	----------------------------	---------------------------------	----------------------------	-----------------------------

٢. هل عبرت المعالجة السابقة عن جوهر عقد الايجار التمويلي؟

لم تعبر تماما (١)	عبرت بشكل بسيط (٢)	عبرت إلى حد ما (٣)	عبرت بشكل كبير (٤)	عبرت تماما (٥)
-------------------------	--------------------------	-----------------------	--------------------------	-------------------

٣. هل تم الافصاح عن كل ما يحتويه العقد؟

لم يتم الافصاح عن أهم وأكثر بنود العقد (١)	لم تفصح عن كثير من بنود العقد (٢)	أفصحت عن بعض بنود العقد (٣)	أفصحت عن أغلب بنود العقد (٤)	أفصحت عن كل بنود العقد (٥)
---	--	--------------------------------------	---------------------------------------	----------------------------------

٤. هل تشمل المعلومات المفصح عنها على كل ما يلزمك لتقييم طبيعة العقد (١)؟

لا لم استطع تقييم العقد	لا لم استطع إلى حد كبير	إلى حد ما	اشتملت على أغلب المعلومات اللازمة	اشتملت على كافة المعلومات اللازمة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٥. هل أغفلت المعالجة المحاسبية السابقة التسوية في حساب عملاء الإيجار في نهاية كل سنة مالية؟

أغفلته تماماً	أغفلته إلى حد كبير	أغفلته إلى حد ما	لم تغفله إلى حد كبير	لم تغفله تماماً
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٦. هل أغفلت المعالجة المحاسبية السابقة القياس الأولي واللاحق للأصل المتبقي؟

أغفلت أهم وأكثر البنود	أغفلت كثير من البنود	أغفلت بعض البنود	استخدمت أغلب البنود	لم تغفل أي بند
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٧. هل أغفلت المعالجة المحاسبية السابقة القياس الأولي واللاحق والقيمة المتبقية المضمونة أو غير المضمونة المستحقة للمؤجر؟

أغفلت أهم وأكثر البنود	أغفلت كثير من البنود	أغفلت بعض البنود	استخدمت أغلب البنود	لم تغفل أي بند
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٨. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن دخل الإيجار المعترف به (٢)؟

لم يتم الإفصاح	لم يتم الإفصاح إلى حد كبير	تم الإفصاح إلى حد ما	تم الإفصاح إلى حد كبير	تم الإفصاح
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

^١ تتضمن المعلومات الخاصة بطبيعة عقود الإيجار على سبيل المثال ما يلي: وصفاً عاماً عن الأصول المؤجرة، وأنشطة الإيجار الهامة للمؤجر، والأساس والمدة والشروط التي يتم على أساسها تحديد دفعات الإيجار؛ ومدى وجود ومدد وشروط الخيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار، ومدى وجود ومدد وشروط الخيارات للمستأجر لشراء الأصول المؤجرة.

^٢ ويتضمن دخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار ودخل التمويل (إيراد الفائدة). كما قد يتضمن دخل الإيجار المتعلق بمدفوعات الإيجار المتغيرة غير المتضمنة في قياس عملاء الإيجار؛ ودخل الإيجار قصير الأجل، ودخل الإيجار المحتمل المعترف به خلال الفترة.

٩. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن المخاطر المرتبطة بكل من المتحصلات من المستأجرين وبالقيم المتبقية من الأصول؟

لم تفصح عن أية معلومات خاصة بالمخاطر	أشارت إلى أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن نوعي المخاطر	أفصحت مع التمييز بين نوعي المخاطر بالإضافة إلى كيفية إدارتها.
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

١٠. هل أبرزت المعالجة المحاسبية السابقة تحيزاً لمصلحة الشركة المؤجرة؟

يوجد تحيز كبير جداً	يوجد تحيز كبير	يوجد تحيز إلى حد ما	يوجد تحيز بسيط	لا يوجد تحيز
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

١١. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن الارتفاع/التدهور في قيمة عملاء الإيجار؟

تمت الإشارة فقط إلى التدهور في الأيضاحات المتممة	أكدت على الارتفاع في القيمة	أكدت على الارتفاع في القيمة، وأشارت لعدم وجود تدهور	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في فترة حدوثه مع تفسير تأثير كل منهما.	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في كل فترة حدوثه
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

١٢. هل أفصحت المعالجة المحاسبية السابقة عن التغير في قيمة الأصل المتبقي؟

تمت الإشارة فقط إلى التدهور في الأيضاحات المتممة	أكدت على الارتفاع في القيمة	أكدت على الارتفاع في القيمة، وأشارت لعدم وجود تدهور	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في فترة حدوثه	أوضحت الارتفاع في القيمة، والتدهور في كل فترة تأثير كل منهما.
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

١٣. هل ميزت المعالجة المحاسبية السابقة بين المخاطر المرتبطة بالمتحصلات من المستأجرين و المخاطر المرتبطة بالقيم المتبقية من الأصول؟

لم تفصح عن أية معلومات خاصة بالمخاطر	أشارت إلى أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن أحد نوعي المخاطر	أفصحت عن نوعي المخاطر دون تمييز بينهما	أفصحت مع التمييز بين نوعي المخاطر
--------------------------------------	----------------------------	---------------------------	--	-----------------------------------

بالإضافة إلى كيفية إدارتها. (٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
---------------------------------------	-----	-----	-----	-----

١٤. هل اهتمت المعالجة المحاسبية السابقة عن التغير في القيمة المتبقية المضمونة/ غير المضمونة؟

تمت الإشارة فقط إلى الانخفاض في القيمة في الإيضاحات المتنمة (١)	أكدت على الارتفاع في القيمة في الإيضاحات المتنمة (٢)	أكدت على الارتفاع في القيمة، وأشارت لعدم وجود انخفاض في القيمة (٣)	أوضحت الارتفاع في القيمة، والانخفاض كل في فترة حدوثه (٤)	أوضحت الارتفاع في القيمة، والانخفاض كل في فترة حدوثه مع تفسير تأثير كل منهما. (٥)
---	---	---	--	---

١٥. هل قدمت المعالجة المحاسبية السابقة معلومات صحيحة؟

غير صحيحة تماماً (١)	غير صحيحة إلى حد كبير (٢)	صحيحة إلى حد ما (٣)	صحيحة إلى حد كبير (٤)	صحيحة تماماً (٥)
----------------------------	---------------------------------	---------------------------	-----------------------------	---------------------

١٦. هل تم قياس عملاء الايجار كميًا بطريقة دقيقة في القياس المبدئي؟

غير دقيقة تماماً (١)	غير دقيقة إلى حد كبير (٢)	دقيقة إلى حد ما (٣)	دقيقة إلى حد كبير (٤)	دقيقة تماماً (٥)
-------------------------	---------------------------------	---------------------------	-----------------------------	---------------------

١٧. هل تم قياس عملاء الايجار كميًا بطريقة دقيقة في القياس اللاحق؟

غير دقيقة تماماً (١)	غير دقيقة إلى حد كبير (٢)	دقيقة إلى حد ما (٣)	دقيقة إلى حد كبير (٤)	دقيقة تماماً (٥)
-------------------------	---------------------------------	---------------------------	-----------------------------	---------------------

١٨. هل تم قياس القيمة المتبقية المضمونة كميًا بطريقة دقيقة في القياس المبدئي؟

غير دقيقة تماماً (١)	غير دقيقة إلى حد كبير (٢)	دقيقة إلى حد ما (٣)	دقيقة إلى حد كبير (٤)	دقيقة تماماً (٥)
-------------------------	---------------------------------	---------------------------	-----------------------------	---------------------

١٩. هل تم قياس القيمة المتبقية كميًا بطريقة دقيقة في القياس اللاحق؟

غير دقيقة تماما	غير دقيقة إلى حد كبير	دقيقة إلى حد ما	غير دقيقة إلى حد كبير	دقيقة تماما
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٢٠. هل تم الإفصاح عن متحصلات العملاء بطريقة صحيحة؟

غير صحيحة تماما	غير صحيحة إلى حد كبير	صحيحة إلى حد ما	صحيحة إلى حد كبير	صحيحة تماما
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٢١. هل تم الإفصاح عن القيمة المتبقية بطريقة صحيحة؟

غير صحيحة تماما	غير صحيحة إلى حد كبير	صحيحة إلى حد ما	صحيحة إلى حد كبير	صحيحة تماما
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٢٢. هل قدمت المعالجة معلومات دقيقة؟

غير دقيقة تماما	غير دقيقة إلى حد كبير	دقيقة إلى حد ما	غير دقيقة إلى حد كبير	دقيقة تماما
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

٢٣. اختر تقرير مراقب الحسابات الذي يجب ارفاقه بالتقرير السنوي فيما يتعلق بكل معالجة من المعالجات السابقة في ضوء تعبيرها بصدق وعدالة في كل جوانبها عن نشاط التأجير التمويلي لدى المؤجر.

رأي معاكس	الامتناع عن إبداء الرأي	رأي متحفظ	رأي نظيف مع فقرة توضيحية	رأي نظيف
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

المعالجة المحاسبية الثالثة:

قيود اليومية	في بداية العقد
٦٣١٣ من /ح/ عملاء الايجار	
٦٣١٣ إلى /ح/ الايراد ^(١)	

٤٧٣٥ من /ح/ تكلفة المبيعات	

^١ في هذا المثال، اتبعت الطريقة الاجمالية للاعتراف بربح العقد في تاريخ بداية العقد. وفي حالة اتباع المؤجر للطريقة الصافية فإنه سيعترف بمكاسب قدرها ١٥٧٨ جنيهه (٦٣١٣ - ٤٧٣٥) بدلا من الاعتراف بالايراد وتكلفة المبيعات بصورة منفصلة.

	$(75000 \times (10000/6313))$ ٤٧٣٥ إلى ح/الألة
وفي نهاية السنة الأولى يعترف المؤجر بتحصيل مدفوعات الإيجار، والفائدة على عملاء الإيجار كما يلي:	
بعد سنة (القياس اللاحق)	٢٤٠٠ من ح/ النقدية ٢٤٠٠ إلى ح/ عملاء الإيجار ----- ٤٣٤ من ح/ عملاء الإيجار $(6313 \times 6.87\%)$ ٤٣٤ إلى ح/إيراد الفائدة
<p>وبترحيل هذه القيود يصبح رصيد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عملاء الإيجار ٤٣٤٧ جنيهه $(6313 - 2400 + 434 = 4347)$ • القيمة المتبقية = $75000 - 4735 = 2765$ <p>ويستمر المؤجر في المحاسبة بنفس الأسلوب طوال مدة العقد.</p>	

ويظهر التأثير على كلا من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي للسنة الأولى كما يلي:

قائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى	
القيمة المتبقية عملاء الإيجار	٢٧٦٥ ٤٣٤٧
قائمة الدخل عن السنة الأولى	
الإيراد - تكلفة المبيعات مكاسب العقد	٦٣١٣ <u>(٤٧٣٥)</u> ١٥٧٨
دخل الفائدة	٤٣٤

الإيضاحات المتممة:

- ١- تتميز أنشطة التأجير التمويلي للشركة بتكوين قاعدة من العملاء المتميزين في جميع القطاعات المرتقبة وذلك عن طريق دراسات مسبقة عن درجة الجدارة الائتمانية للعميل، وتنفيذ عمليات تأجير تمويلي في قطاعات حيوية متعددة مثل السيارات، النقل والمواصلات، النقل البحري، الخدمات الاستشارية، صناعة الإسمنت، والمؤسسات المالية، والمستشفيات...، وذلك مع أفضل الشركات الرائدة في هذه القطاعات والذين يتمتعون بسمعة وملاءة مالية وترتكز أسس تقديم خدمات التأجير التمويلي للشركة على الجودة والخدمة المتميزة والفكر الاحترافي المتطور في التعامل مع العملاء.
- ٢- وفقاً لهذا المنهج تم بيع جزء من الأصل المؤجر وتم الاعتراف بصافي الربح (أو الخسارة) والتي تساوي الفرق بين القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار والقيمة الدفترية لهذا الجزء من الأصل المؤجر الذي لم يتم الاعتراف به. وبناء عليه سيعترف بأصلين: الأول أصل مالي يمثل عملاء الإيجار بصافي الاستثمار، والثاني القيمة المتبقية المضمونة.
- ٣- خسائر تدهور في عملاء الإيجار: تم قياس عملاء الإيجار باستخدام طريقة الفائدة على التكلفة المستنفدة. وقد اتضح من الحقائق والظروف المحيطة إلى أن هناك تغييراً جوهرياً في تلك القيم عن بداية فترة التقرير، ومن ثم سيعاد تقدير مدة عقد الإيجار. وإذا أدت إعادة التقدير هذه إلى أية تغيير في القيمة المتبقية، فسيوزع الفرق على الحقوق غير المعترف بها والقيمة المتبقية، وبالتبعية يعدل القيمة الدفترية للقيمة المتبقية، ويعترف بأي خسائر تدهور في عملاء الإيجار.
- ٤- لا يعاد قياس القيمة المتبقية إلا إذا أدى إعادة تقدير عملاء الإيجار السابق ذكره إلى أي تغيير في القيمة المتبقية، ومن ثم يجب على الاعتراف بخسائر تدهور في القيمة المتبقية.

الأسئلة: (تم توزيع نفس مجموعة الأسئلة بعد المعالجة الثانية)

المعالجة المحاسبية الرابعة:

قيود اليومية	
٦٣١٣ من ح/ عملاء الايجار ٦٣١٣ إلى ح/ التزام الايجار	في بداية العقد
وفي نهاية السنة الأولى يعترف المؤجر بتحصيل مدفوعات الايجار، والفائدة على عملاء الايجار ودخل الايجار من خلال استنفاد التزام الايجار واستهلاك الأصل كما يلي:	
٢٤٠٠ من ح / النقدية ٢٤٠٠ إلى ح/ عملاء الايجار ----- ٤٣٤ من ح/ عملاء الايجار (٦.٨٧% × ٦٣١٣) ٤٣٤ إلى ح/ ايراد الفائدة ----- ٢١٠٦ من ح/ التزام الايجار ٢١٠٦ إلى ح/ دخل الايجار ٢١٠٦ = ٣/٦٣١٣ ----- ١٨٧٥ ح/ مصروف الاستهلاك ١٨٧٥ إلى ح/ مجمع الاستهلاك ١٨٧٥ = ٤/٧٥٠٠	بعد سنة (القبيا س اللاحق (
<p>وبترحيل هذه القيود يصبح رصيد: عملاء الايجار ٤٣٤٧ جنيه (٦٣١٣ - ٢٤٠٠ + ٤٣٤٧ = ٤٣٤٧) التزام الايجار = ٦٣١٣ - ٢١٠٦ = ٤٢٠٧ صافي القيمة المعترف بها في قائمة الدخل = ٢١٠٦ + ٤٣٤ - ١٨٧٥ = ٦٦٥ ويستمر المؤجر في المحاسبة بنفس الأسلوب طوال مدة العقد.</p>	

ويظهر التأثير على كلا من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي للسنة الأولى كما يلي:

قائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى	
٥٦٢٥	الأصل المؤجر ١٨٧٥-٧٥٠٠
٤٣٤٧	عملاء الايجار
(٤٢٠٧)	التزام الايجار
٥٧٦٥	صافي أصل (التزام) الايجار
قائمة الدخل عن السنة الأولى	
٢١٠٦	دخل الايجار
(١٨٧٥)	مصروف الاستهلاك
٤٣٤	دخل الفائدة

الايضاحات المتممة:

١- تتميز أنشطة التأجير التمويلي للشركة بتكوين قاعدة من العملاء المتميزين في جميع القطاعات المرتقبة وذلك عن طريق دراسات مسبقة عن درجة الجدارة الائتمانية للعميل، وتنفيذ عمليات تأجير تمويلي في قطاعات حيوية متعددة مثل السيارات، النقل والمواصلات، النقل البحري، الخدمات الاستشارية،

- صناعة الإسمنت، والمؤسسات المالية، والمستشفيات...، وذلك مع أفضل الشركات الرائدة في هذه القطاعات والذين يتمتعون بسمعة وملاءة مالية وترتكز أسس تقديم خدمات التأجير التمويلي للشركة على الجودة والخدمة المتميزة والفكر الاحترافي المتطور في التعامل مع العملاء.
- ٢- تم قياس عملاء الايجار بقيمة صافي الاستثمار والذي يتضمن القيمة الحالية لإجمالي القيمة الايجارية التي يتعهد بدفعها المستأجر دورياً خلال فترة العقد وهي مبلغ ٢٤٠٠ جنيه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٦,٨٧% = ٦٣١٣ ، بالإضافة إلى القيمة الحالية للقيمة المتبقية المضمونة من قبل المستأجر والتي يتوقع أن يتم الحصول عليها بعد نهاية السنوات الثلاث وهي ٤٥٠٠ جنيه بمعدل ٦,٨٧% = ٣٦٨٧ جنيه
- ٣- خسائر تدهور في عملاء الايجار: نتيجة تدهور القدرة الائتمانية لعملاء الايجار، فستتخذ الشركة الاجراءات اللازمة لإعادة تقدير القيمة الدفترية لعملاء الايجار في ظل الحقائق والظروف المحيطة والتي تشير إلى أن هناك تغيراً جوهرياً في تلك القيم عن بداية فترة التقرير. ويترتب على هذا الاجراء ما يلي:
- إعادة تقدير مدة عقد الايجار من خلال تقدير احتمال حدوث كل مدة محتملة مع الأخذ في الاعتبار أثر أي فرصة لمد أو إنهاء العقد، وتعديل التزام الايجار ليعكس أي تغير في عملاء الايجار، ومن ثم الاعتراف بخسائر تدهور عملاء الايجار في قائمة الدخل.
 - إعادة تقدير القيمة المتوقعة لأي مدفوعات إيجارية محتملة أو متوقعة لضمانات القيمة المتبقية والتي يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها وأي مدفوعات متوقعة لأي جزاءات مشترطة في العقد، وذلك عند قياسه للقيمة الحالية لمدفوعات الايجار القابلة للتحويل على أساس الناتج المتوقع^(١).
- ٤- تم استنفاد التزام الايجار باستخدام طريقة القسط الثابت.

الأسئلة: (تم توزيع نفس مجموعة الأسئلة بعد المعالجة الثانية)

المعالجة المحاسبية الخامسة:

قيود اليومية	
٦٣١٣ من /ح/ عملاء الايجار ٦٣١٣ إلى /ح/ الايراد ^(٢) ----- من مذكورين ٣٦٨٧ /ح/ الأصل المتبقى ٤٧٣٥ /ح/ تكلفة المبيعات (٧٥٠٠ - ٣٦٨٧ + ٩٢٢) إلى مذكورين ٧٥٠٠ /ح/ الآلة ٩٢٢ /ح/ الربح غير المكتسب على الأصل المتبقى	في بداية العقد سيعترف المؤجر بعملاء الايجار والأصل المتبقى ويلغي الآلة. كما يعترف بالربح غير المكتسب على الأصل المتبقى والربح من العقد.
	وفي نهاية السنة الأولى يعترف المؤجر بتحصيل مدفوعات الايجار، والفائدة على عملاء الايجار، والفائدة على الأصل المتبقى كما يلي:

^١ الناتج المتوقع هو القيمة الحالية للمتوسط المرجح المحتمل للتدفقات النقدية لعدد معقول من النواتج.
^٢ اتبعت الطريقة الاجمالية للاعتراف بربح العقد في تاريخ بداية العقد. وفي حالة اتباع المؤجر للطريقة الصافية فإنه سيعترف بمكاسب قدرها ١٥٧٨ جنيه (٦٣١٣ - ٤٧٣٥) بدلاً من الاعتراف بالايراد وتكلفة المبيعات بصورة منفصلة.

٢٤٠٠ من ح/ النقدية ٢٤٠٠ إلى ح/ عملاء الايجار ----- من مذكورين ٤٣٤ ح/ عملاء الايجار (٦.٨٧% × ٦٣١٣) ٢٥٣ ح/ الأصل المتبقي (٦.٨٧% × ٣٦٨٧) ٦٨٧ إلى ح/ إيراد الفائدة	بعد سنة (القياس اللاحق)
وبترحيل هذه الفيود: يصبح رصيد عملاء الايجار ٤٣٤٧ جنيهه (٦٣١٣ - ٢٤٠٠ + ٤٣٤) يصبح رصيد صافي الأصل المتبقي ٣٠١٨ جنيهه (٣٦٨٧ + ٢٥٣ - ٩٢٢) ويستمر المؤجر في المحاسبة بنفس الأسلوب طوال مدة العقد.	

ويظهر التأثير على كلا من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي للسنة السابقة كما يلي:

قائمة المركز المالي في نهاية السنة الأولى	
٣٩٤٠ (٩٢٢) ٣٠١٨	إجمالي القيمة المتبقية - الربح غير المكتسب على الأصل المتبقي صافي القيمة المتبقية ^(١)
٤٣٤٧	عملاء الايجار
قائمة الدخل عن السنة الأولى	
٦٣١٣ (٤٧٣٥) ١٥٧٨	الإيراد - تكلفة المبيعات مكاسب العقد
٦٨٧	دخل الفائدة

الإيضاحات المتممة:

- ١- تتميز أنشطة التأجير التمويلي للشركة بتكوين قاعدة من العملاء المتميزين في جميع القطاعات المرتقبة وذلك عن طريق دراسات مسبقة عن درجة الجدارة الائتمانية للعميل، وتنفيذ عمليات تأجير تمويلي في قطاعات حيوية متعددة مثل السيارات، النقل والمواصلات، النقل البحري، الخدمات الاستشارية، صناعة الإسمنت، والمؤسسات المالية، والمستشفيات...، وذلك مع أفضل الشركات الرائدة في هذه القطاعات والذين يتمتعون بسمعة وملاءة مالية كما انه يتم تحديث القطاعات المفضل الاستثمار بها واستبعاد القطاعات التي تشهد مخاطر مرتفعة وذلك بصفه ربع سنوية . وترتكز أسس تقديم خدمات التأجير التمويلي للشركة على الجودة والخدمة المتميزة والفكر الاحترافي المتطور في التعامل مع العملاء.
- ٢- تم قياس عملاء الايجار بمبلغ ٦٣١٣ جنيهه والذي يمثل القيمة الحالية لمبلغ ٢٤٠٠ جنيهه لمدة ٣ سنوات بمعدل ٦.٨٧%.
- ٣- تم قياس الأصل المتبقي بمبلغ ٣٦٨٧ جنيهه وهو يمثل القيمة الحالية للمبلغ الذي يتوقع أن يتم الحصول عليه من الآلة بعد نهاية السنوات الثلاث (القيمة المتبقية المضمونة) وهو ٤٥٠٠ جنيهه بمعدل ٦.٨٧%.

^١ يمكن الافصاح عنها بصورة مباشرة بالقيمة الصافية.

- ٤- لاحتساب كلا من الربح المعترف به والربح غير المكتسب فإنه تم أولاً تحديد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة المتبقية للألة وهو ٢٥٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ - ٧٥٠٠).
- ثم يحتسب الربح المعترف به في بداية العقد على أساس القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار كنسبة من القيمة العادلة للألة بمبلغ ١٥٧٨ جنيه $(٢٥٠٠ \times ٦٣١٣) \div (١٠٠٠٠٠)$.
- وبناءً عليه، يحتسب الربح غير المكتسب على الأصل المتبقي بمبلغ ٩٢٢ جنيه (٢٥٠٠ - ١٥٧٨) ^(١) يتم إعادة قياس حساب عملاء الإيجار لتعكس التغيرات في مدفوعات الإيجار والتغيرات في معدل الخصم
- ٥- تم الاعتراف بالخصم على الأصول المتبقية كإيرادات فوائد على مدى فترة الإيجار.
- ٦- لم تتعرض القيمة المتبقية لمخاطر الأصول، حيث يتم إعادة قياس الأصل المتبقي وتسوية الخصم باستخدام المعدل الذي يحمله المؤجر على المستأجر، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات كل من إعادة التقييم والتدهور، ومدفوعات الإيجار المتغيرة.
- ٧- إدارة المخاطر المرتبطة بعملاء الإيجار: يتم دراسة ومتابعة وتقييم المناخ الاستثماري بصفه مستمرة عن طريق مسؤولي قطاع المخاطر. وحرصاً على جودة المحفظة فإن القرار الائتماني للشركة يتم بناءً على دراسات مالية وائتمانية على أعلى مستوى وكذلك استخدام مصادر خارجية تتمتع بسمعته جيدة و ذلك لإجراء الاستعلامات الميدانية والتقييمات بالإضافة إلي وجود نظام قوي بالشركة لتحديد الجدارة الائتمانية لكل عميل ووجود قطاع مخاطر مستقلة لدعم القرار الائتماني بخلاف وجود تدرج في سلطات منح الائتمان للاستفادة بخبرات السادة أعضاء اللجان المختلفة وكذلك المتابعة الميدانية والزيارات والاستعلامات الدوري على العملاء الحاليين للاطمئنان على موقفهم، وهذا يؤكد على أن القرار الائتماني بالشركة مبني على أفضل الأسس العلمية والخبرات المختلفة.
- ٨- إدارة المخاطر المرتبطة بالأصول المتبقية: تعمل الشركة على وضع استراتيجية لإدارة المخاطر الخاصة بالأصول المتبقية؛ واستخدام الوسائل التي من شأنها تخفيض مخاطر الأصول المتبقية (سبيل المثال، اتفاقات إعادة شراء أو مدفوعات الإيجار المتغيرة لاستخدامها عند تجاوز حدود معينة).
- ٩- القيمة المتبقية المضمونة ^(٢): في تاريخ بداية العقد، لم يتم الاعتراف بالقيمة المتبقية المضمونة كجزء من عملاء الإيجار. وأثناء مدة العقد، إذا انخفضت القيمة المتوقعة أن يتم الحصول عليها بعد نهاية مدة العقد عن القيمة الأصلية المقدرة (٤٥٠٠ جنيه)، فلن يعترف بأي تدهور في قيمة الأصل المتبقي (بافتراض عدم تراجع في الوضع الائتماني للمستأجر). والسبب وراء هذه المعالجة هو ضمان القيمة المتبقية من قبل المستأجر. وفي نهاية مدة العقد إذا كانت القيمة السوقية للألة أقل من ٤٥٠٠ جنيه. في هذه الحالة سيعوضنا المستأجر بالفرق. أما إذا زادت القيمة السوقية عن ٤٥٠٠ جنيه، فستحصل الشركة على مكاسب بالفرق.
- ١٠- تدهور في القدرة الائتمانية للمستأجر: عند قياس أي خسائر تدهور لقيمة عملاء الإيجار يتم عمل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة، ويتم تحديد توقيت الاعتراف بها وفقاً لمتطلبات معيار الأدوات

^١ لو أنه لا يوجد فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للألة في بداية العقد فإن المؤجر لن يعترف بأي ربح في هذا التاريخ أو أي أرباح غير مكتسبة متعلقة بالأصل المتبقي. وبالتالي يعترف المؤجر بالقيمة المتبقية بمبلغ ٣٦٨٧ جنيه.

^٢ إذا افترض في المثال السابق أن المستأجر قام بضمان القيمة المتبقية وينص العقد أيضاً أنه إذا تم بيع الآلة أكثر من ٤٥٠٠ جنيه، بعد انتهاء عقد الإيجار، فإن المؤجر سيدفع الفرق بين سعر البيع ومبلغ ال ٤٥٠٠ جنيه إلى المستأجر. في هذه الحالة يعتبر مبلغ ال ٤٥٠٠ جنيه مدفوعات إيجار ثابتة منتظمة كضمان للقيمة المتبقية. وبالتالي، يدخلها المؤجر مخصومة باستخدام معدل الضمني في عقد الإيجار، وذلك كجزء من عملاء الإيجار المستحق في تاريخ البدء.

المالية. ويعترف بمخصص تدهور مساوياً لخسائر الانتماء الكلية المتوقعة لعملاء الإيجار في نهاية السنة الأولى من عقد الإيجار.

وفي حالة استرداد الآلة في بداية السنة الثانية، ولقياس مخصص التدهور، يتم تخصيص التدفقات النقدية المتوقعة من بيع الضمانات بين عملاء الإيجار والقيمة المتبقية للأصل. ويمثل الجزء المخصص من الضمان على القيمة المتبقية التدفقات النقدية التي يتوقع أن تحصل عليها الشركة من الآلة بعد انتهاء مدة الإيجار (٣٩٤٠ جنيه، تمثل القيمة الحالية لمبلغ ٤٥٠٠ جنيه)، والجزء المخصص من الضمان على عملاء الإيجار يمثل التدفقات النقدية التي يتوقع أن تحصل عليها الشركة من الآلة خلال مدة الإيجار المتبقية (١٥٦٠ جنيه = ٥٥٠٠ - ٣٩٤٠).

ووفقاً لذلك، في نهاية السنة ١، يتم الاعتراف بتدهور في قيمة عملاء الإيجار بمبلغ ٢٧٨٧ جنيه (٤٣٤٧ القيمة الدفترية لعملاء الإيجار المستحق - ١٥٦٠ الجزء المخصص من الضمان على عملاء الإيجار). والمبلغ المعترف به كخسائر تدهور في قائمة الدخل يمثل الفرق بين مجمع التدهور ٢٧٨٧ جنيه في نهاية السنة (١) ومبلغ مجمع التدهور المعترف به بالفعل وفقاً لمتطلبات الأدوات المالية. ولا يعترف بأي تدهور في قيمة الأصول المتبقية لأنه يتوقع الحصول على منافع اقتصادية من الأصول المتبقية تتجاوز القيمة الدفترية لتلك الأصول.

وعند استرداد الآلة من المستأجر يعترف بالآلة بمبلغ ٤٥٧٨ جنيه، (أي القيمة الدفترية لعملاء الإيجار ١٥٦٠ جنيه + الأصول المتبقية ٣٠١٨ جنيه). كما يلي:

٤٥٧٨	من ح/ الآلة	
	إلى مذكورين	
	ح/ عملاء الإيجار	١٥٦
		٠
	ح/ القيمة المتبقية	٣٠١
		٨

الأسئلة: (تم توزيع نفس مجموعة الأسئلة بعد المعالجة الثانية) بالإضافة للسؤال الأخير التالي:

بعد الانتهاء من الحكم على المعالجات الخمس:

- إذا ترك لك حرية الاختيار بين المعالجات السابقة للتعبير عن جوهر عقد التأجير التمويلي، أي المعالجات المحاسبية السابقة ستختار؟
- المعالجة المحاسبية (١)
- المعالجة المحاسبية (٢)
- المعالجة المحاسبية (٣)
- المعالجة المحاسبية (٤)
- المعالجة المحاسبية (٥)

